



مجموعة البنك الدولي

وثيقة نهج إستراتيجية التجارة الدولية

خلفية مرجعية بشأن الإستراتيجية

وقضايا للمناقشة

مارس/آذار 2010

<http://www.worldbank.org/tradestrategy>

tradestrategy@worldbank.org

وثيقة نهج مجموعة البنك الدولي بشأن التجارة

فهرس المحتويات

4	أولاً - خلفية مرجعية ومسوّغات: لماذا وثيقة إستراتيجية بشأن التجارة؟
5	ثانياً - استجابة مجموعة البنك الدولي لأجندة التجارة المتغيرة
5	ألف - أجندة التجارة المتغيرة
6	باء - تطور أولويات مجموعة البنك الدولي فيما يتعلق بالتجارة
8	جيم - الدروس المستفادة
10	ثالثاً - عناصر الإستراتيجية المقترحة
13	دال - التمييز حسب البلدان والمناطق
13	هاء - الصلات مع الإستراتيجيات الأخرى
14	واو - التنظيم الدولي والعلاقات الخارجية
15	زاي - المتابعة والتقييم
17	رابعاً - المشاورات والجدول الزمني والموجز المقترح
17	حاء - المشاورات الداخلية
17	طاء - المشاورات الخارجية
18	ياء - جدول زمني مؤقت
19	كاف - الموجز المقترح بشأن وثيقة إستراتيجية التجارة
22	الملحق 1: تفاصيل عمليات مجموعة البنك الدولي في قطاع التجارة
22	لام - التمويل لأغراض التجارة
31	الملحق 2: اتجاهات في التجارة العالمية

الأشكال

8	الشكل 1: المحاور الرئيسية للتركيز على التجارة في إستراتيجيات المساعدة القطرية
16	الشكل 2: الإطار المقترح بشأن نتائج إستراتيجية التجارة
24	الشكل 3: الاتجاهات في قروض البنك الدولي لأغراض التجارة، 2001-2009

- الشكل 4: مجموع قروض البنك الدولي لأغراض التجارة، حسب المناطق..... 25
- الشكل 5: مجموع قروض البنك الدولي لأغراض التجارة، حسب مستويات دخل البلدان..... 26
- الشكل 6: منجزات العمل الاقتصادي والقطاعي والمساعدة الفنية المركزة على التجارة، 2002-2009..... 28
- الشكل 7: تغطية محاور تركيز أنشطة التحليلات والمشورة المركزة على التجارة..... 29
- الشكل 8: تزايد تكامل التجارة..... 31
- الشكل 9: البلدان النامية تزيد صادراتها من الخدمات..... 31
- الشكل 10: تزايد تخصص البلدان النامية في الصناعات التحويلية..... 32
- الشكل 11: التجارة بين بلدان الجنوب آخذة في التزايد..... 33
- الشكل 12: معدلات نمو التجارة بين بلدان الجنوب أعلى من معدلات نمو التجارة العالمية..... 33

الجدول

- الجدول 1: الجدول الزمني المؤقت بشأن إعداد وتعميم الإستراتيجية..... 18
- الجدول 2: منجزات أنشطة التحليلات والمشورة حسب المناطق، السنوات المالية 2002-2009..... 30
- الجدول 3: توزيع ما نُفِّذ من أنشطة التحليلات والمشورة والإنفاق حسب أنواع البلدان..... 30

الإطارات

- الإطار 1: الاتجاهات في التجارة الدولية..... 6
- الإطار 2: التجارة في إستراتيجيات القطاعات الأخرى..... 13
- الإطار 3: مسائل للمناقشة في المشاورات..... 17

إستراتيجية مجموعة البنك الدولي بشأن التجارة:

وثيقة نهج

أولاً - خلفية مرجعية ومسوّغات: لماذا وثيقة إستراتيجية بشأن التجارة؟

1. توجز هذه المذكرة القضايا التي سنتناولها وثيقة الإستراتيجية القطاعية التي ستصدر عن مجموعة البنك الدولي (WBG) بشأن التجارة، التي سيتم وضعها من خلال المشاورات مع أصحاب المصلحة المباشرة في الأشهر القادمة. وستركز تلك الإستراتيجية على مساعدة البلدان في استخدام التجارة بغية مساندة تحقيق النمو الاقتصادي وتقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء. وتستهدف هذه المذكرة إتاحة الأساس للمناقشات مع أصحاب المصلحة المباشرة أولئك في مجالات تأكيد برامج مجموعة البنك الدولي المعنية بالمعونات من أجل التجارة. وهي: تقمّ على نحو موجز الدروس المستفادة من أنشطة مجموعة البنك الدولي حالياً وفي الماضي في قطاع التجارة، وتقدّم المجالات ذات الأولوية بشأن الإستراتيجية الجديدة وآليات تعزيز فعالية مساعدات المجموعة في قطاع التجارة، وتصف عملية المشاورات من أجل إعداد وثيقة الإستراتيجية المزمعة. وسيتم استناداً إلى تلك المشاورات إعداد وتعميم مسودة وثيقة الإستراتيجية تلك بغية استعراضها في صيف عام 2010. ومن المتوقع صدورها بصيغتها النهائية في أواخر عام 2010.

2. تقوم مجموعة البنك الدولي بإعداد أو تنقيح وثائق الإستراتيجيات القطاعية الرسمية كل 5-10 سنوات بغية إتاحة الإرشادات لأنشطة عملياتها في القطاعات الرئيسية. وتستعرض وثائق الإستراتيجيات القطاعية خبرات وتجارب مجموعة البنك الدولي في الماضي في القطاع المعني وتحدد إستراتيجيتها بشأن العمل في ذلك القطاع في المستقبل. ويتم وضع وثائق الإستراتيجيات القطاعية من خلال مشاورات داخلية وخارجية مستفيضة. وتجرى طوال فترة إعداد تلك الإستراتيجية مناقشات مباشرة بين أجهزة إدارة مجموعة البنك الدولي ومجلس المديرين التنفيذيين بشأن مضمونها. كما تتضمن كافة الوثائق الجديدة أطر النواتج بشأن متابعة وتقييم تنفيذ كل من تلك الإستراتيجيات.

3. بما أن تلك الوثيقة ستكون أول وثيقة إستراتيجية قطاعية رسمية بشأن التجارة تصدر عن مجموعة البنك الدولي، من الجدير السؤال عن سبب الحاجة إليها. أولاً وقبل كل شيء، يؤثر تكامل التجارة الدولية على النمو الاقتصادي وتقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء، وبالتالي يؤثر على الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية الجديدة. وحتى فيما يتعلق بأكبر البلدان، تتيح السوق العالمية المزيد من فرص العثور على: مشترين وبائعين وتكنولوجيات جديدة وعاملين ومستثمرين أكثر مما في الأسواق الوطنية. وهذه تتيح بالتالي فرص تحسين سبل الرزق وزيادة المداخيل. ومع أن التكامل الاقتصادي على الصعيد الدولي يخلق الفرص الجديدة، فهو يجلب أيضاً مصادر جديدة من مصادر الضعف، حسبما اتضح من الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية.

4. تتيح عملية إعداد هذه الإستراتيجية فرصة تحقيق توافق في الرأي -فيما بين وحدات مجموعة البنك الدولي ومع أصحاب المصلحة المباشرة خارجها- بشأن أولويات مساعدة البلدان في استخدام التجارة في سبيل تحقيق أهدافها التنموية. وستتيح هذه الوثيقة إطاراً من أجل تنسيق الأنشطة فيما بين مؤسسات مجموعة البنك الدولي -البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، الوكالة الدولية لضمان

الاستثمار (MIGA) - بغية الاستفادة من التآزر والعمل الدؤوب في أنشطة كل من تلك المؤسسات في قطاع التجارة. ومن شأن إطار النتائج الرسمي تسهيل متابعة وتقييم أنشطة مجموعة البنك الدولي المعنية. أخيراً، فإن تلك الإستراتيجية توجّه تعاون مجموعة البنك الدولي مع شركائها. ومن شأن التشاور مع الشركاء أن يساعد في تحديد مساهمة المجموعة في المبادرة العالمية للمعونات من أجل التجارة. أما ما سيختلف إذاً نتيجة لإعداد تلك الإستراتيجية، فهو أن برامج المجموعة بشأن التجارة ستتجاوب بمزيد من الفعالية مع احتياجات البلدان النامية.

5. تناقش بقية هذه المذكرة استجابة مجموعة البنك الدولي لكل من: أجندة التجارة العالمية المتغيرة والنطاق المقترح للإستراتيجية الجديدة والقضايا المتعلقة بتنفيذها (بما في ذلك المتابعة والتقييم) وخطط المشاورات الداخلية والخارجية بغية وضع وثيقة الإستراتيجية المزمعة.

ثانياً - استجابة مجموعة البنك الدولي لأجندة التجارة المتغيرة

ألف - أجندة التجارة المتغيرة

6. الوقت مناسب الآن لحصر برامج مجموعة البنك الدولي بشأن مساندة التجارة. فالأزمة العالمية الحالية تُبرز قيمة أنشطة مجموعة البنك الدولي الرامية إلى: تشجيع التنويع الاقتصادي وتسهيل التجارة والتعاون في التجارة الدوليّة بغية مساندة تحقيق النمو الاقتصادي وتقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء. فالأزمة الحالية أدت إلى خلق الطلب على أنواع جديدة من المساعدة التي تقدمها مجموعة البنك الدولي، مثل منتجات مساعدة الشركات في الأسواق الناشئة والصاعدة على الحصول على موارد تمويل التجارة. وفي الوقت نفسه، أدت هذه الأزمة إلى بعض التساؤلات بشأن إستراتيجيات النمو الموجهة للصادرات. كما أن توحيد أسواق خدمات النقل والأنشطة اللوجستية واحتمال ارتفاع أسعار النفط مستقبلاً وسياسات كبح انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري أمور يمكن أن تؤدي إلى المزيد من إعادة تنظيم تدفقات التجارة.

7. قبل الأزمة الحالية، كان اقتصاد العالم يمر بتغيرات عميقة طوال عدة عقود من السنوات في الماضي (انظر الإطار 1). ومن بين التغيرات الجديرة بالذكر ظهور شبكات تقاسم والمشاركة في الإنتاج، فهي تتسم بعلاقات طويلة الأجل بين البائعين والمشتريين وازدياد تجارة المستلزمات الوسيطة والخدمات.¹ ونتيجة لذلك، أصبح انخفاض تكاليف تعاملات التجارة والبيئة التسهيلية المواتية لأنشطة الأعمال مصدراً يتسم بالمزيد من الأهمية من بين مصادر الميزة النسبية - وهما يسهمان في تقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء وتحقيق النمو الاقتصادي.

¹ انظر الملحق 2 أدناه للاطلاع على التفاصيل.

الإطار 1: الاتجاهات في التجارة الدولية

ازداد حجم التجارة الدولية بواقع 27 ضعفاً بين عامي 1950 و 2006، أكثر بثلاث مرات من النمو الذي شهده إجمالي الناتج المحلي العالمي. فالتجارة نمت بمعدلات تبلغ ضعفي معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي منذ عام 1990.

ازدادت قيمة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي بواقع ستة أضعاف بين عامي 1990 و 2006، أعلى بكثير من معدلات نمو التجارة التي زادت بواقع ثلاثة أضعاف ونصف "فقط" في الفترة نفسها.

وفي المتوسط في عموم البلدان النامية، تضاعف منذ عام 1985 كل من مجموع التجارة وخدمات التجارة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، قامت البلدان النامية بتتويع اقتصاداتها ودخلت ميدان صادرات الصناعات التحويلية، مع اقتراب نسبة المصنوعات التحويلية من صادرات السلع إلى النسبة التي حققتها البلدان الصناعية.

التجارة فيما بين بلدان الجنوب أخذت في الزيادة: فمتوسط معدلات نموها السنوية منذ عام 1990 بلغ ضعفي معدل نمو مجموع التجارة العالمية، ونسبة تجارة البلدان النامية فيما بينها تبلغ الآن 39 في المائة من مجموع تجارتها.

أدت تجزئة عملية الإنتاج على الصعيد العالمي إلى زيادة مرونة التجارة فيما يتعلق بالدخل. كما أن الصدمات الخارجية التي تنتقل من خلال التجارة أصبحت الآن أكبر مما كانت سابقاً.

انظر الملحق للاطلاع على المزيد من المعلومات التفصيلية.

8. مقارنة بثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، يواجه صانعو السياسات حالياً أجندة تجارة أوسع نطاقاً وأكثر تعقيداً. فالسياسات لم تعد تركز فقط على إلغاء المعوقات التي تنص عليها السياسات بشأن السلع عند عبورها الحدود مثل: التعريفات الجمركية، القيود على الكميات، ضوابط الصرف الأجنبي. كما يهتم صانعو السياسات بالتحديات الماثلة في وضع سياسات وإجراءات تساعد في: زيادة قدرة المزارعين والشركات على المنافسة، ضمان كفاءة القدرة على الحصول على خدمات البنية الأساسية الضرورية، تخفيض تكاليف التعاملات عند ووراء الحدود، تنويع الاقتصاد بإدخال صادرات جديدة (شاملة الخدمات)، إدماج الفقراء في سلسلة القيمة العالمية، تحسين مناخ أنشطة الأعمال فيما يتعلق بالتجارة الدولية. وهذه جميعاً مجالات تغطيها مبادرة المعونات من أجل التجارة.

باء - تطور أولويات مجموعة البنك الدولي فيما يتعلق بالتجارة

9. تطوّر الطلب على المساعدة من مجموعة البنك الدولي فيما يتعلق بالتجارة مع نشوء تغيرات الاقتصاد العالمي وتغيّر الأجندة بشأن التجارة. ففي ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، ركزت الأنشطة المعنية بالتجارة على تحريرها

وعلى الإصلاحات الهيكلية بغية تشجيع أداء الاقتصاد من خلال إلغاء: نظام الحصص والقيود على الصادرات والقيود على الصرف الأجنبي، وأيضاً من خلال تخفيض الرسوم الجمركية.² وبعد استعراض تجارب وخبرات الإقراض لأغراض التكيف الهيكلي، صادقت وثيقة صادرة عن مجلس المديرين التنفيذيين في عام 1989 على المزيد من إصلاحات سياسات التجارة، ولكنها طالبت بزيادة التأكيد على الصلات مع تثبيت التضخم النقدي والاستثمار في البنية الأساسية وتخفيض قيود اللوائح التنظيمية.

10. مع تخفيف الحكومات للحواجز أمام التجارة عند حدود بلدانها، تزايد التفاتها إلى ما يسمى سياسات ما وراء الحدود. وأفادت وثيقة من وثائق لجنة التنمية في عام 2001 بلأن "البلدان المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي تقوم فعلاً بزيادة الاهتمام الذي توليه إلى قضايا ما وراء الحدود بغية التأكد من أن إجراءاتها يمكن أن تحقق الاستفادة التامة من الفرص التي تتيحها العولمة".³ وطالبت تلك الوثيقة بأن تضاف إلى الأجندة "القديمة" بشأن إصلاح الحواجز المعيقة للتجارة عند الحدود أجندة بشأن ما وراء الحدود معنية بتحسين: اللوائح التنظيمية بشأن التجارة وأنظمة تسهيل التجارة ومناخ الاستثمار وتجارة الخدمات.

11. أعلن رئيس مجموعة البنك الدولي روبرت زوليك في كلمة ألقاها في عام 2007 في أول استعراض للمعونات العالمية في جنيف أن المجموعة لن تظل منخرطة في قضايا التجارة فحسب، بل إنها ستكثف عملها من خلال توسيع برامجها القطرية بشأن التجارة والقدرة على المنافسة، فضلاً عن زيادة القروض لأغراض: البنية الأساسية للتجارة، خدمات تمويل التجارة، المساعدة في تسهيل التجارة والأمور اللوجستية، التدريب والمساعدة الفنية في مجالات الإستراتيجيات، إتاحة المؤشرات بشأن المعايير المرجعية، البحوث في العولمة وأوضاع الفقر.⁴

12. تعكس إستراتيجيات المساعدة القطرية (CASS) تأكيد مجموعة البنك الدولي المتزايد على تسهيل التجارة والأجندة بشأن ما وراء الحدود. وكل 3-5 سنوات تعمل المجموعة مع الحكومات وأصحاب المصلحة المعنية في البلدان المقترضة منها على تحديث واستكمال إستراتيجيات المساعدة القطرية، فهي تحدد نطاق وأولويات: القروض والمساعدة الفنية والتحليلات المساندة. وغالباً ما حددت المكونات المعنية بالتجارة في إستراتيجيات المساعدة القطرية التي تمت الموافقة عليها في فترة السنوات المالية 2005-2009 تسهيل التجارة باعتباره قضية مهمة، تليه مباشرة القدرة على المنافسة في مجال الصادرات حسبما يتضح من الشكل رقم 1.⁵

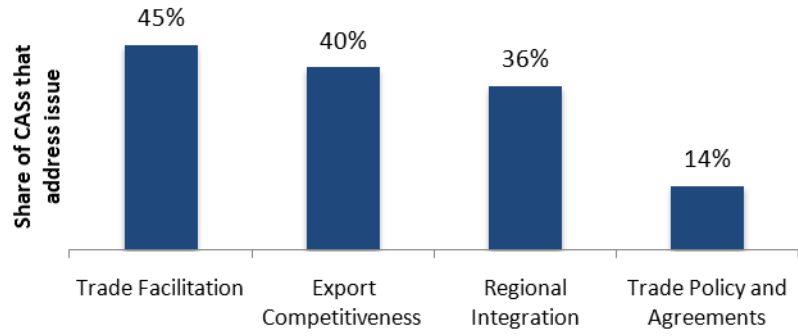
² أهداف عمل مجموعة البنك الدولي على إصلاح سياسات التجارة والتحليلات المساندة لذلك العمل مُدرجة في مطبوعة البنك الدولي بعنوان *Barriers to Adjustment and Growth in the World Economy*: World Bank, *World Development Report 1987* 145, November -, and "Strengthening Trade Policy Reform," SecM89(The World Bank, 1987 :Washington) 1989.

³ World Bank Role," Development Committee paper :World Bank, "Leveraging Trade for Development 1, April 9, 2001/004-DC2001. تقارير عن التقدم المحرز مرفوعة إلى مجلس المديرين التنفيذيين -كان يجري إعدادها فصلياً في البداية- من الوحدات المعنية بالتجارة في: مكتب نائب الرئيس لشؤون اقتصاديات التنمية وشبكة تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد ومعهد البنك الدولي.

⁴ The Aid for Trade Program of the World Bank," July 2009 :World Bank, "Unlocking Global Opportunities تدرج وصفاً تفصيلياً لأحدث التطورات في برامج مجموعة البنك الدولي بشأن التجارة.

⁵ World Bank, August 2009 :World Bank, "Trade in World Bank Country Assistance Strategies," Washington

الشكل 1: المحاور الرئيسية للتركيز على التجارة في إستراتيجيات المساعدة القطرية



المصدر: World Bank, "Trade in Country Assistance Strategies," August 2009.

Share of CASs that address issue	نسبة إستراتيجيات المساعدة القطرية التي تتناول قضية
Trade Facilitation	تسهيل التجارة
Export Competitiveness	قدرة الصادرات على المنافسة
Regional Integration	التكامل الإقليمي
Trade Policy and Agreements	سياسات واتفاقيات التجارة

13. أصبح ضمان القدرة على الحصول على تمويل التجارة من بين الأولويات العليا في مجموعة البنك الدولي في الأزمنة الحالية. وكان تمويل التجارة من أوائل مجالات العمل التي انسحبت منها البنوك، كما أن قواعد بازل 2 بشأن كفاية رأس المال فيما يتعلق بالأصول لتمويل التجارة في البلدان النامية أخذت تجعل القدرة على الحصول على التمويل باهظة التكلفة بالنسبة للمؤسسات الواقعة في البلدان عالية الديون السيادية. واستجابت مؤسسة التمويل الدولية من خلال توسيع برنامج تمويل التجارة العالمية والشروع في تنفيذ برنامج توفير السيولة للتجارة العالمية (الذي صادق عليه زعماء مجموعة العشرين في أبريل من عام 2009).

جيم - الدروس المستفادة

14. في عام 2005، أصدرت مجموعة التقييم المستقلة (IEG) "تقييم مساندة البنك الدولي للتجارة، 1987-2004" وهو استعراض شامل لبرامج البنك الدولي المعنية بالتجارة.⁶ ووجد ذلك التقييم أن تحرير التجارة غالباً ما أسفر عن زيادة نمو الإنتاجية، ولكن استجابة جانب عرض الصادرات ونواتج التوزع في البلدان متفاوتة. وأوصت مجموعة التقييم المستقلة بتضمين تقييمات منهجية لأوضاع الفقر بالنسبة للمشروعات التي تتضمن: مكونات خاصة بسياسات

⁶ 0114, -Independent Evaluation Group, Evaluation of World Bank Support for Trade, 1987-2004, CODE2005 .December 19, 2005

التجارة وتعاوناً رسمياً بين الوحدات يرمي لمعالجة قضايا متعددة القطاعات (مثلاً الفقر والزراعة وتجارة الخدمات) وتدعيم إدارة شؤون المعرفة.⁷

15. في العقد الماضي من السنوات، قامت مجموعة البنك الدولي بإجراء الكثير من البحوث في مجالي التجارة والتنمية، بما في ذلك الصلات بين التجارة والفقر.⁸ ويتيح هذا البحث وغيره من البحوث دروساً إضافية من أجل الإستراتيجية بشأن التجارة. ويصاحب أنشطة الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر عادة تحقيق النمو وتقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء. كما أن تخفيض تكاليف التسويق والنقل والتكاليف الوسيطة الأخرى في سلسلة جانب عرض الصادرات الزراعية يؤدي إلى زيادة مداخيل الأسر الريفية.⁹ وعلى نقيض ذلك، ليست الصلات بين تحرير التعريفات الجمركية والفقر مباشرة بذلك القدر.¹⁰ ووجدت دراسات تشخيصية لتكامل التجارة (DTISs) أجريت في أكثر من ثلاثين من البلدان الأقل نمواً (LDCs) أن المعوقات الرئيسية أمام تكاملها تجارياً ليست هي عادة سياسات التجارة بالذات (أي الرسوم المرتفعة على الواردات والضرائب على الصادرات والقيود الكمية على التجارة)، بل التكاليف المرتفعة لإنتاج السلع والخدمات لأغراض التصدير وإيصالها إلى المشتريين في الأسواق الأجنبية.¹¹ وتثير الأزمة الاقتصادية الحالية مخاوف من أن التكامل على الصعيد الدولي يُعرض البلدان النامية لصدمة اقتصادية خارجية شديدة، مما يؤدي إلى تذبذبات في معدلات النمو الاقتصادي. وتوحي البحوث حديثة العهد بأن مدى تلك التقلبات يتوقف على مدى تنوع صادرات البلد المعني: فالبلدان النامية ذات سلة صادرات متنوعة شهدت عادة تقلبات منخفضة في معدلات النمو في عقود السنوات الثلاثة الماضية.¹² بصفة عامة، تشير نتائج البحوث إلى ضرورة التركيز على: كيف يمكن للبلدان النامية تنويع تجارتها، كيفية ربط المناطق النائية والمناطق المتأخرة عن غيرها بالأسواق العالمية، أي أنواع تسهيل التجارة هي الأكثر فعالية، أفضل سبل وضع تصاميم اتفاقيات التجارة الإقليمية ومتعددة الأطراف (منظمة

⁷ في القروض التي برز فيها إصلاح سياسات التجارة (مثل سلسلة القروض لأغراض سياسات التنمية في إطار مشروع التجارة والقدرة على المنافسة في موريتانيا والقروض لأغراض سياسات التنمية الذي تمت الموافقة عليه في الآونة الأخيرة في إطار مشروع التكامل والقدرة على المنافسة في تونس)، صاحب تلك العمليات عمل تحليلي واستشاري بشأن قضايا التكيف والتوزيع. ولكن ليس هناك في السنوات الأخيرة نسبياً طلب يُذكر على القروض لأغراض مساندة إصلاح سياسات التجارة. وجرت عدة مبادرات لتشجيع التعاون متعدد القطاعات، مثل إنشاء مجموعة محور التركيز على قدرة الصادرات على المنافسة وبرنامج تسهيل التجارة. وحسبما يتبين من المناقشة أدناه في هذه المذكرة، ما زال من الضروري تحسين التنسيق فيما بين الوحدات داخل مجموعة البنك الدولي.

⁸ تم نشر أكثر من 20 دراسة في سلسلة أوراق عمل بحوث السياسات التي تصدر عن البنك الدولي بين عامي 2005 و 2009 (وهي متاحة على شبكة الإنترنت على الموقع <http://org.worldbank.econ/>). انظر أيضاً مجلد الأوراق Bernard Hoekman and Marcelo Olarreaga (eds), *Global Trade and Poor Nations* (Washington: Brookings Institution, 2007). وستضمن وثيقة الإستراتيجية ملحقاً يوجز النتائج الرئيسية للبحوث بشأن التجارة والفقر.

⁹ انظر على سبيل المثال Export Crops, Jorge Balat, Irene Brambilla, Guido Porto, "Realizing the Gains from Trade, Marketing Costs, and Poverty," and Ndiame Diop, Paul (June 2009) *Journal of International Economics* 78, and Brenton and Yakup Asarkaya, "Trade Costs, Export Development and Poverty in Rwanda," Policy Research Working Paper No. 3784, World Bank, December 2005.

¹⁰ انظر على سبيل المثال University of Chicago Press, Chicago, *Globalization and Poverty* (ed) Ann Harrison, and Neil McCulloch, L (2007) *A Handbook*: Alan Winters, and Xavier Cirera, *Trade Liberalization and Poverty*, and (Center for Economic Policy Research, 2001: London).

¹¹ تم إجراء تلك الدراسات التشخيصية بموجب الإطار المتكامل بشأن المساعدات الفنية المتعلقة بالتجارة وهي متاحة على موقع الإطار المتكامل على شبكة الإنترنت www.integratedframework.org.

¹² Mona E. Haddad, Jamus Jerome Lim, and Christian Saborowski, "Trade Openness Reduces Volatility When Countries Are Well Diversified," Policy Research Working Paper No. 5222, World Bank, February 2010.

التجارة الدولية)، كيفية زيادة العمالة بين الفقراء (والنساء) في القطاع الرسمي لإنتاج السلع والخدمات التي يتم تداولها على الصعيد العالمي.

16. توحى المناقشات الداخلية الأولية بدروس بشأن كيفية قيام مجموعة البنك الدولي بإيصال المعونات من أجل التجارة. وتعني سعة نطاق وتعدد أجندة التجارة أن خبراء الاقتصاد في البلدان لا يمكنهم وحدهم إجراء حوار السياسات بشأن التجارة. ومن الضروري انخراط المزيد من الخبراء من مختلف القطاعات، ولا سيما في مجالات تجارة الخدمات والنقل. كما أن المساعدات من مجموعة البنك الدولي لم تحقق إمكاناتها على الدوام نظراً لاضطلاح وحدات مختلفة عموماً بكل من: تحليل السياسات وتقديم المساعدات الفنية وتنفيذ القروض.¹³ ومن شأن آليات تشجيع التعاون بين القطاعات المتعددة أن تساعد في ترجمة نتائج التحليلات المسبقة إلى عمليات لاحقة.

17. نلتفت فيما يلي إلى كيف ستسعى إستراتيجية التجارة إلى معالجة تلك الدروس والتغييرات الواسعة في الاقتصاد العالمي.

ثالثاً - عناصر الإستراتيجية المقترحة

18. يتمثل الهدف العريض لإستراتيجية التجارة المقترحة في مساعدة البلدان على استخدام تكامل التجارة في مساندة تحقيق النمو الاقتصادي وتقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء. ومن شأن وثيقة الإستراتيجية تلك: تقييم احتياجات التجارة، تحديد الفجوات في المساعدات التي تقدمها مجموعة البنك الدولي في هذا الخصوص، إبراز مشروعات التجارة الناجحة التي تضطلع بها حالياً مجموعة البنك الدولي ويمكن محاكاتها. كما أنها ستعرض آليات تنسيق داخلي وخارجي جديدة بغية تحسين عملية تقديم المساعدات بشأن التجارة. أخيراً، ستتضمن إطاراً بشأن النتائج من أجل متابعة وتقييم برامج مجموعة البنك الدولي بشأن المعونات من أجل التجارة.

19. **القدرة على المنافسة في التجارة:** تريد تقريباً كافة البلدان النامية المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي استخدام الاقتصاد العالمي كعامل دافع للنمو وتقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء. فالنمو في الأسواق العالمية يتوقف على نحو حاسم على تعزيز القدرة على المنافسة في التجارة. وفي العقد الماضي من السنوات، قامت مجموعة البنك الدولي بتوسيع انخراطها مع القطاعين الخاص والعام فيما يتعلق بالقدرة على المنافسة في التجارة، فضلاً عن تصعيد البحوث في مجال القدرة على المنافسة. وتستفيد هذه الركيزة من الأنشطة الحالية في معالجة معوقات التجارة فيها وراء الحدود مع المساعدة في: تشجيع إضافة القيمة، زيادة الإنتاجية، الاضطلاع بالاستثمار في البنية الأساسية التي تخفض تكاليف المستلزمات (ولا سيما مستلزمات الخدمات كالكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية)، التغلب على إخفاقات السوق (مثلاً تلك التي تعيق الابتكار وتخفض نوعية التجارة)، إزالة اختناقات سلاسل جانب العرض في التجارة التي تخفض عائدات صادرات المنتجين (ولا سيما الفقراء في المناطق الريفية). وهي تتضمن العمل على مساعدة المصدرين في الوفاء بمتطلبات اللوائح التنظيمية والتسويق في البلدان المستوردة، وذلك لكي يمكنها الاستفادة من تحسن القدرة على الوصول إلى الأسواق. كما تتضمن هذه الركيزة العمل على تحسين أطر الحوافز التي تتضمنها سياسات الضرائب والرسوم الجمركية التي تضعها البلدان نفسها، على سبيل المثال من خلال المناطق الاقتصادية الخاصة أو الإصلاحات

¹³ يجري الموظفون العاملون في قطاع سياسات الاقتصاد معظم تحليلات التجارة في البنك الدولي، بينما نجد أن معظم عمليات الإقراض لأغراض التجارة تديرها قطاعات: النقل، التمويل وتنمية القطاع الخاص، الزراعة والتنمية الريفية.

بغية تخفيض التحيز ضد الصادرات في إطار الحوافز عموماً. وإضافة إلى العمل في مجال العمليات، هناك -من بين عوامل أخرى- أجندة بحوث كبيرة بغية معالجة الفجوات في معرفة: انعكاسات تنوع الشركات، محددات تنويع الصادرات بإدخال سلع وخدمات جديدة، مشاركة المرأة في سلاسل جانب العرض من الصادرات، التكيف الهيكلي على مستوى الشركات والصناعات. وستواصل مجموعة البنك الدولي التعاون الوثيق مع العديدين من الشركاء في عملية التنمية العاملين في هذا المجال. فالعمل في هذه الركيزة يمكن أن يساعد في تخفيف حدة الفقر من خلال: تشجيع زيادة المشاركة في القطاع الرسمي، وتوسيع نطاق عمالة الأسر الفقيرة، وزيادة دخلها.

20. تمويل التجارة: مع ظهور الأزمة المالية بعد سبتمبر/أيلول من عام 2008، هبطت توافر تمويل التجارة وازدادت تكاليفها. وجنباً إلى جنب مع مؤسسات التنمية الأخرى، أسهمت مجموعة البنك الدولي في تخفيف حدة الأزمة والمساعدة في تسهيل القدرة على الحصول على تمويل التجارة، ولا سيما من خلال برامج تمويل التجارة وتوفير السبلولة للتجارة التي اعتمدها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) (وهي برامج يتضمن الملحق وصفاً لها). ومن المتوقع أن يظل الطلب على تمويل التجارة مرتفعاً في السنوات القادمة، مع وجود اهتمام متزاي في تحديات أوسع نطاقاً ماثلة في ضمان قدرة المصدرين والمستوردين على الحصول على الائتمان. ويشمل هذا المجال حالياً برامج تمويل التجارة التي اعتمدها مؤسسة التمويل الدولية (التي يصفها الملحق أدناه)، وأدوات جديدة من شأنها زيادة قدرة مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة (SMEs) على الحصول على الائتمان (مثلاً من خلال برامج تمويل الموردن أو إيصالات تخزين البضائع في مستودعات التخزين بالنسبة للصادرات الزراعية)، ومساندة هيئات تقديم ائتمانات التصدير، وعمل وحدات البنك الدولي (مثلاً إدارة التمويل وتنمية القطاع الخاص والإدارة القانونية) والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وذلك بغية مساعدة الحكومات في تنفيذ إصلاحات تشريعية أو إتاحة الضمانات التي تغطي المخاطر السياسية. ويمكن لتلك البرامج أن تساعد على تقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء من خلال تخفيف قيود الائتمان التي تعيق التكامل الدولي وتواجه التجار والمنتجين في البلدان الفقيرة.

21. تسهيل التجارة والجوانب اللوجستية: مع تخفيض معوقات القدرة على الوصول إلى الأسواق العالمية، أصبح ارتفاع تكاليف تعاملات التجارة من بين أهم العقبات التي تواجه البلدان النامية في الاستفادة من العولمة. فبرامج مجموعة البنك الدولي المعنية بتسهيل التجارة وجوانبها اللوجستية ازدادت كثيراً في السنوات الأخيرة، وهي تشمل العمل مع القطاعين الخاص والعام، مع الانخراط النشط على صعيد البلدان والمناطق والعالم. ومن خلال هذه الركيزة، ستقوم مجموعة البنك الدولي بالهسانة في تحسين: قدرات الهيئات الحكومية والتنسيق فيما بينها عند الحدود، اتفاقيات العبور الدولية، الاستثمار في البنية الأساسية الخاصة بالنقل في قطاع التجارة، إجراءات تسهيل التجارة الإقليمية ومتعددة الأطراف (منظمة التجارة العالمية)، إصلاحات السياسات التي تضمن زيادة قدرة الأسواق على المنافسة في: النقل الدولي والأمور اللوجستية والخدمات الأخرى التي تسهل تعاملات التجارة. وحسبما نوهنا آنفلاً هناك أجندة بحوث كبيرة في مجال تحديد أكثر أنواع إجراءات تسهيل التجارة فعالية في تخفيض تكاليف تعاملات التجارة. فالعمل في هذه الركيزة يساعد على تخفيف حدة الفقر، وذلك من خلال تخفيض التكاليف التي يواجهها الفقراء -ولا سيما الذين يعيشون في مناطق ليست ذات شواطئ أو قاصية- في سعيهم للاتصال بالأسواق العالمية.

22. التعاون في مجال التجارة: ستظل مجموعة البنك الدولي تعمل، على الصعيدين الإقليمي والعالمي، على مساندة اتفاقيات التجارة وترتيبات التكامل الإقليمي الصديقة للتنمية. وفي العقد الماضي من السنوات، ساندت المجموعة مفاوضات التجارة الإقليمية ومتعددة الأطراف (منظمة التجارة العالمية) من خلال البحوث في مجالات مثل: الدعم

المالي لقطاع الزراعة، قواعد المنشأ، القدرة على الوصول إلى الأسواق، تناقص الأفضليات، التشوهات التي تنجم عن الاتفاقيات وأنماط التفاوض، تنفيذ الالتزامات بإجراء إصلاح اللوائح التنظيمية. ومما أكمل تلك الجهود برامج زيادة مشاركة البلدان النامية في المفاوضات بشأن التجارة، مثلاً من خلال برامج التدريب والبرامج الأخرى بشأن بناء القدرات. وستتضمن هذه الركيزة إجراءات متعلقة بسياسات التجارة بغية معالجة: تغيّر المناخ، الأمن الغذائي، طرق تخفيض معوقات التجارة بين بلدان الجنوب، زيادة التعاون الإقليمي الذي يمكن أن يكون مساهماً مهماً في تحقيق القدرة على المنافسة في قطاع التجارة، سواء بالنسبة للبلدان الصغيرة والفقيرة جداً وتلك التي دون شواطئ والبلدان متوسطة الدخل الأقل تكاملاً إقليمياً أو تنوعاً اقتصادياً (مثلاً بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا). وتشمل المجالات الواعدة على الصعيد الإقليمي بالنسبة لأنشطة عمليات مجموعة البنك الدولي: تنسيق اللوائح التنظيمية وبناء قدرات الاتحادات الجمركية ومؤسسات التجارة الإقليمية الأخرى.

23. في كل من المجالات ذات الأولوية المدرجة أعلاه، ستقوم وثيقة الإستراتيجية بما يلي:

- تحديد مشاكل سياسات محددة وفجوات معرفية وتحديات لقيام مجموعة البنك الدولي بتقديم المعونات من أجل التجارة
- عرض الخدمات الرئيسية التي تقدمها مجموعة البنك الدولي (على سبيل المثال: القروض، المساعدة الفنية، البحوث، الخدمات الاستشارية، أنشطة العرض والدفاع، إلخ...)، وإتاحة الأمثلة على الممارسات الجيدة أو النجاحات في الماضي
- إبراز الصناعات أو القطاعات التي لها أهمية خاصة (على سبيل المثال: خدمات أنشطة الأعمال، البستنة، الصناعات التحويلية الخفيفة، إلخ...)
- بيان كيفية إسهام تلك الأنشطة في الأهداف العامة لتقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام
- مناقشة كيفية معالجة أولويات التنمية المشتركة (على سبيل المثال: المساواة بين الجنسين وتغيّر المناخ)

24. **بيانات ومؤشرات وأنظمة معلومات التجارة:** المعرفة والقدرة على الحصول على المعلومات هما عنصران من عناصر السياسات الجيدة وشرطان مسبقان لنجاح ودوام الاتفاقيات التي يتم التفاوض بشأنها. علماً بأن عدم وجود البيانات يضر قدرة صانعي السياسات على إتاحة السياسات والتوصيات المتبصرة. وإضافة إلى مجالات محاور التركيز الأربعة التي تركز عليها مجموعة البنك الدولي، تقترح المجموعة مجالاً خامساً يشمل بيانات ومؤشرات وأنظمة معلومات التجارة. فمتابعة وتعميم بيانات التجارة والإجراءات المتعلقة بالتجارة على الصعيد العالمي يعتبران بالغري الأهمية بالنسبة لكل من: مؤسسات الأعمال، صانعي السياسات، المجتمع المدني، الباحثين. وهي أيضاً من بين الشروط المسبقة بالنسبة لفعالية متابعة وتقييم المعونات من أجل التجارة. والبيانات والمؤشرات والمعايير المرجعية بشأن سياسات وأداء التجارة تساعد الحكومات في تبرير الإصلاحات والاستثمارات اللازمة. كما أنها تمكن الحكومات من تقييم الانعكاسات التوزيعية للتجارة وسياساتها. علماً بأن فعالية البحوث تعتمد على وتسهم في وضع البيانات. أخيراً، تعتبر البيانات عالية النوعية والمشاركة بين البلدان من المدخلات الرئيسية في التحليلات التي تقوم بها مجموعة البنك الدولي والمساعدة التي تقدمها للإجراءات بشأن التجارة والمبادرات الدولية التي تقيد البلدان النامية. وتعمل المجموعة حالياً عن كثب مع: مرئفو التجارة الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية

والمؤسسات الأخرى على عدة مبادرات بشأن بيانات التجارة. وسيجري العمل المقترح بموجب هذه الركيزة من الإستراتيجية على مسارين اثنين:

- بناء القدرات الإحصائية في قطاع التجارة على الصعيدي الوطني والإقليمي، وتضمين التجارة في الأنظمة الحكومية لمتابعة وتقييم النتائج
- توسيع أنظمة معلومات بيانات التجارة الحالية لكي يمكن استخدامها في تقييم العوائق التنظيمية والعوائق الأخرى غير الجمركية أمام التجارة (بما ذلك تجارة الخدمات)، وتعزيز قابلية استخدامها عموماً

دال - التمييز حسب البلدان والمناطق

25. ستتيح وثيقة الإستراتيجية مجموعة من الخيارات القابلة للتعديل حسب اللازم بما يجعل من الممكن تصميم أنشطة معونات مجموعة البنك الدولي من أجل التجارة حسب خصائص البلدان والمناطق وتضمينها في إستراتيجيات المساعدة القُطرية. فهناك احتياجات وقدرات مختلفة بالنسبة لكل من: البلدان التي ليست لها شواطئ، البلدان المصدرة للموارد الطبيعية، البلدان منخفضة الدخل، البلدان متوسطة الدخل، الدول الضعيفة، إلخ.... ومع أن البلدان الناجحة تتيح دروساً مهمة للبلدان الأخرى، فإن من غير الممكن ببساطة نقل السياسات من بلد إلى آخر. كما ستحدد وثيقة الإستراتيجية الأولويات الإستراتيجية التي تضعها مكاتب نواب رئيس مجموعة البنك الستة بغية إرشاد أنشطتها الخاصة بالمعونات من أجل التجارة. وأثناء المشاورات، سيقام الفريق ما إذا كان يمكن تجربة عناصر جديدة من الإستراتيجية في مناطق أو بلدان محددة وكيفية ذلك.

هاء - الصلات مع الإستراتيجيات الأخرى

26. تتداخل أجندة التجارة الدولية مع قضايا أخرى عديدة. فتكامل التجارة الدولية يؤثر في قدرة البلدان على تحقيق النجاح في: المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والحماية الاجتماعية وقضايا أخرى. وبما أن التجارة متعددة القطاعات أصلاً، غالباً ما تشمل وثائق الإستراتيجيات القطاعية الأخرى في مجموعة البنك الدولي عناصر تتناول قضايا التجارة حسبما يبين الإطار 2.

27. إضافة إلى تحديد الأولويات بالنسبة لبرامج التجارة التي تضعها مجموعة البنك الدولي، فإن من بين أهداف المشاورات بشأن الإستراتيجية تحديد أفضل أسلوب لتناول مجالات تداخل إستراتيجية التجارة مع الإستراتيجيات الأخرى في مجموعة البنك الدولي. كما ستسعى وثيقة إستراتيجية التجارة إلى تعيين الحدود بين "التجارة" ومجالات القضايا الأخرى، مع الإشارة إلى أين ينبغي اعتبار إستراتيجية التجارة مسؤولة عن تحقيق النتائج في الأولويات المشتركة مقابل أين ينبغي تضمين التجارة في الإستراتيجيات الأخرى.

الإطار 2: التجارة في إستراتيجيات القطاعات الأخرى

تدعو إستراتيجية عمل قطاع النقل إلى العمل على البنية الأساسية المؤسسية بشأن "النقل من أجل التجارة".

وتشمل خطة عمل قطاع الزراعة التركيز على ربط المزارعين بالأسواق وتدعيم سلاسل القيمة. كما أن الأمن الغذائي وثيق الصلة بتكامل التجارة.

تبرز وثيقة نهج إستراتيجية قطاع الطاقة دور تجارة مواد الطاقة في: الوفاء بالطلب ومعالجة أمن الطاقة وتخفيف حدة تغير المناخ.

تقوم المشاورات بشأن إستراتيجية البيئة (الجارية حالياً) باستطلاع إجراءات ضريبية وتنظيمية لها انعكاسات على تدفقات التجارة والاتفاقيات التجارية.

تقوم مؤسسة التمويل الدولية حالياً بإعداد إستراتيجية تمويل التجارة جنباً إلى جنب مع ركيزة تمويل التجارة في إستراتيجية مجموعة البنك الدولي بشأن التجارة.

واو - التنظيم الدولي والعلاقات الخارجية

28. ستقترح هذه الإستراتيجية أولويات من أجل التغلب على التحديات التي تواجهها مجموعة البنك الدولي في كيفية عملها - على الصعيدين الداخلي والخارجي - من أجل تقديم المساعدات بشأن التجارة.

29. التنسيق الداخلي: من شأن تحسين التنسيق فيما بين القطاعات والوحدات أن يساعد في ترجمة تحليلات السياسات إلى مساعدات فنية وقروض. وستسعى المشاورات إلى وضع آليات مؤسسية جديدة بغية: زيادة تدفق المعلومات فيما بين القطاعات والمناطق، وتعزيز التنسيق بين الوحدات في عموم مجموعة البنك الدولي ولا سيما الأكثر انخراطاً في تنفيذ أنشطة متعلقة بالتجارة. ويقوم حالياً المعنيون من بين موظفي المجموعة باستطلاع خيارات إدخال عناصر من إستراتيجية المعرفة الجاري إعدادها - مثل مجموعات الممارسات العالمية وفرق الخبراء - باعتبارها أدوات للربط بين الموظفين العاملين على قضايا رئيسية بشأن التجارة والقدرة على المنافسة.¹⁴ كما جرى اقتراح خلق مجلس تنسيق في عموم مؤسسات مجموعة البنك الدولي. ومن بين التحديات الرئيسية وضع آليات تكمل وتردّف هيكل جهاز الإدارة الحالية في المجموعة وتتيح الحوافز من أجل التعاون الفعال وليس مجرد خلق طبقات بيروقراطية جديدة.

30. الشراكات العالمية: للشراكات العالمية أهمية مركزية بالنسبة لتنفيذ مبادئ إعلان باريس فيما يتعلق بالتنسيق بين الجهات المانحة، وهي سمة ضرورية في كيفية قيام مجموعة البنك الدولي بتقديم المعونات من أجل التجارة. وستبين وثيقة الإستراتيجية: أين توجد الفجوات في المعونات من أجل التجارة، وأين لمجموعة البنك الدولي ميزة نسبية، وأين للشركاء الآخرين مركزاً أفضلية القيادة. كما سترشد الإستراتيجية المشاركة في الشراكات العالمية لضمان الصلات الوثيقة بين أنشطة الشراكة والعمليات على مستوى البلدان.

31. تسهم مجموعة البنك الدولي بعدد من الأدوار في مجموعة واسعة من الشراكات. وتشمل الأمثلة على ذلك ما يلي:

- وضع الأجندات: الشراكات الرسمية وغير الرسمية في العمل على جولة الدوحة، الشراكة العالمية من أجل تيسير التجارة والنقل، برنامج ألما آتا المعني بالبلدان التي ليس لها شواطئ
- إتاحة سلع النفع العام العالمية على الصعيد الإقليمي: مع وكالات الأمم المتحدة المعنية ببيانات التجارة ومجموعة مشروع تحليلات التجارة العالمية ومساندة شبكات البحوث الإقليمية

¹⁴ تم في يناير/كانون الثاني 2010 في عموم مؤسسات مجموعة البنك الدولي بدء تنفيذ ممارسات إدارة شؤون الجمارك والحدود.

- تقديم المعونات من أجل التجارة: الإطار المتكامل المحسّن، التعاون مع بنوك التنمية الإقليمية، شركات معهد البنك الدولي لتنفيذ أنشطة التدريب، التنسيق الوثيق مع صندوق النقد الدولي ومنظمة الجمارك العالمية للعمل على مشروعات تحديث إدارة الجمارك
- تعبئة الموارد: برنامج توفير السيولة للتجارة العالمية وبرنامج تسهيل التجارة

32. ربما كان الإطار المتكامل المحسّن أهم شراكة بشأن قضايا التجارة، وهو يعتبر على نطاق واسع الأداة الرئيسية لتنسيق المعونات من أجل التجارة التي يتم تقديمها إلى أقل الدول نمواً. فمجموعة البنك الدولي هي أحد الشركاء المؤسسين لهذه الشراكة، كما أن الدراسات التشخيصية لتكامل التجارة التي أجراها البنك الدولي كجزء من الإطار المتكامل تشكل نسبة كبيرة من العمل التحليلي القطري المركّز على التجارة الذي قام به البنك الدولي في السنوات الأخيرة. علماً بأن وثائق مجلس المديرين التنفيذيين وكلمات رئيس مجموعة البنك الدولي تعرب عن استمرار التزام المجموعة بالشراكة. وستناقش وثيقة الإستراتيجية أفضل سبل تنظيم انخراط المجموعة في العمل مع الشركاء في الإطار المتكامل المحسّن، ولا سيما على مستوى البلدان.

33. استخدام الصناديق الاستثمارية: أخيراً، سنقيم وثيقة إستراتيجية التجارة كيف يمكن استخدام الصناديق الاستثمارية على أفضل نحو من أجل مساندة أنشطة مجموعة البنك الدولي في قطاع التجارة. وتتم إدارة معظم الصناديق الاستثمارية على مستوى البلدان، والبقية تُدار مركزياً بغية مساندة الأنشطة المتعلقة بالتجارة التي تقوم بها عموم وحدات البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.¹⁵ وتعتمد مجموعة البنك الدولي اعتماداً كبيراً على الصناديق الاستثمارية التي تنتجها الجهات المانحة، وذلك من أجل تمويل البحوث وأنشطة التحليلات والمساعدة الفنية. ومن غير المرجح لولا تلك الموارد الخارجية أن يحدث الكثير من البحوث الرائدة على سبيل المثال بشأن: مفاوضات جولة الدوحة، التجارة والتكيف الهيكلي، تشوهات سياسات الزراعة، تكاليف التجارة. واستناداً إلى المشاورات الداخلية والخارجية، سنقترح إستراتيجية التجارة أولويات بشأن إرشادات متعلقة بكيفية ينبغي توزيع الصناديق الاستثمارية لأغراض التجارة فيما بين: مجالات محاور التركيز وأنواع الأنشطة والمستفيدين لكي تساند جهود مجموعة البنك الدولي في الاستجابة لطلب البلدان المتعاملة معها.

زاي - المتابعة والتقييم

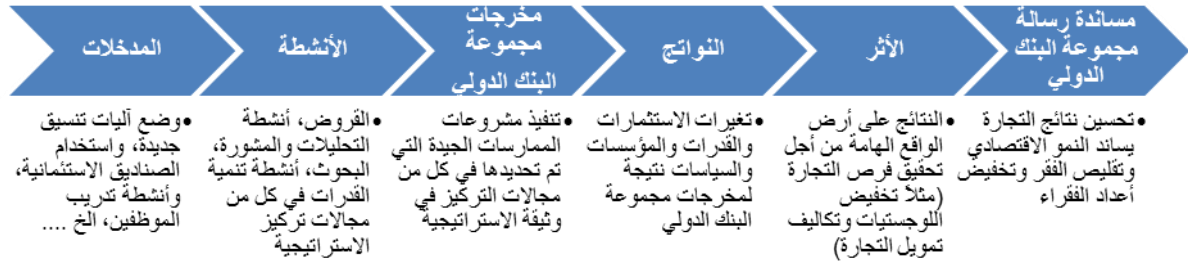
34. ستشمل وثيقة إستراتيجية التجارة إطار النتائج الرسمي وخطة متابعة تنفيذ الإستراتيجية. ويبين الشكل 2 أدناه التدفق المنطقي من المدخلات إلى أنشطة مساندة أولويات واسعة النطاق من بين الأولويات المؤسسية. وسيكون هذا العمل النمطي بمثابة نقطة بداية مناقشات في عموم مؤسسات مجموعة البنك الدولي مع: مديري مشروعات التجارة، شبكة سياسة العمليات والخدمات القطرية، إدارة البحوث، المختصين الخارجيين، وذلك بغية تحديد النتائج الرئيسية في كل من مراحل الإطار والمؤشرات الموضوعية من أجل قياس مدى التقدم المحرز في تنفيذ الإستراتيجية. ومما له أهمية خاصة هو وضع المؤشرات المرجعية المتسقة مع أنظمة الشركاء في عملية التنمية بهدف متابعة المعونات من

¹⁵ من بين الأمثلة على مستوى البلدان الصناديق الاستثمارية متعددة الجهات المانحة بغية تنفيذ الدراسات التشخيصية لتكامل التجارة التي يوصي بها الإطار المتكامل، في كل من كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. فالنافذة الخاصة بالتجارة من برنامج الشراكة بين البنك الدولي وهولندا والصندوق الاستثماري متعدد الجهات المانحة من أجل التجارة والتنمية وبرنامج تسهيلات التجارة هي أمثلة رئيسية على الصناديق الاستثمارية الخاصة ببرامج عموم البنك الدولي المكرسة لقضايا التجارة.

أجل التجارة. وسيعمل جهاز الموظفين مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) والشركاء المعنيين الآخرين على وضع تلك المؤشرات.

35. سيرعرض إطار النتائج النهائي على مجموعة البنك الدولي نواتج ومؤشرات (مع قيم أساس وقيم مستهدفة) بشأن متابعة الأداء على مستويات مختلفة (المدخلات، المخرجات، النواتج، إلخ...). ومن بين النواتج الرئيسية في وثيقة الإستراتيجية مجموعة موحدة من مؤشرات النواتج الرئيسية من أجل عمليات الإقراض لأغراض التجارة.¹⁶ وسيتم تضمين تلك المؤشرات الرئيسية في أطر نتائج المشروعات، كما سيتم جمع البيانات في أثناء التقييم المسبق ومرحلة تنفيذ المشروعات. كما أن برنامج الخدمات الاستشارية بشأن مناخ الاستثمار في إطار الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي منخرط حالياً في وضع طرق منهجية من أجل تقييم أثر خدماته الاستشارية التي تحفل بتبشير جيدة كنموذج من أجل هذه الجهود.

الشكل 2: الإطار المقترح بشأن نتائج إستراتيجية التجارة



36. العنصر الثاني من إطار النتائج هو إدخال التقييم الصارم لأثر مشروعات المعونات من أجل التجارة، وذلك بالاستفادة من مجموعات البيانات الكلية عن تنفيذ المعونات والبيانات الجزئية من مجموعات بيانات المشروعات في مجموعة البنك الدولي والمصادر الأخرى. وتقوم حالياً إدارة البحوث وإدارة التجارة باستقصاء المنهجيات الممكنة التي يمكن تطبيقها على تنمية الصادرات ومشروعات تسهيل التجارة. وسيستفيد هذا العمل من وضع برنامج مبادرة تقييم الأثر (DIME) في البنك الدولي ويسهم فيه.

37. أخيراً، سيتضمن إطار نتائج وثيقة الإستراتيجية بعداً عالمياً للنتائج المهمة بالنسبة لنواتج تجارة البلدان (مثلاً تخفيضات تكاليف لوجستيات التجارة) كما ستقترح الإستراتيجية مجموعة من المؤشرات الموحدة يمكن بسهولة متابعتها مع مرور الزمن وعبر البلدان. ومن شأن ذلك البعد إتاحة وسيلة من أجل تقييم فعالية: إصلاحات السياسات، الاستثمارات، المساعدات من الجهات المانحة عموماً.

¹⁶ منذ عام 2009، يقوم البنك بإدخال جمع وإجمال البيانات الموحدة من مشروعات المؤسسة الدولية للتنمية. وتمت تجربة المؤشرات الرئيسية في سبعة قطاعات: التعليم والصحة والطرق وإمدادات المياه ومؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتنمية المناطق الحضرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وللإطلاع على المزيد من المعلومات، انظر <http://www.worldbank.org/results>.

رابعاً - المشاورات والجدول الزمني والموجز المقترح

حاء - المشاورات الداخلية

38. تقوم حالياً إدارة التجارة الدولية (PRMTR) بإدارة عملية إعداد وثيقة الإستراتيجية بالتشاور الوثيق مع: مؤسسة التمويل الدولية، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، إدارات مناطق عمل البنك الدولي، مراكز الشبكات، الوحدات الأخرى (ولا سيما وحدات اقتصاديات التنمية وبرنامج الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي ومعهد البنك الدولي). وبدأت المشاورات الأولى بشأن نهج الإستراتيجية في يوليو من عام 2009. ويقوم بإرشاد عملية وضع وثيقة الإستراتيجية فريق من قطاعات متعددة يشمل منسقين إقليميين لشؤون التجارة وخبراء مختصين بالتجارة يعملون في مختلف مؤسسات مجموعة البنك الدولي.

39. ستركز عملية المشاورات على: خلق توافق عريض في الرأي بشأن تلك الحلول للتحديات التي جرى تحديدها في الأقسام السابقة من هذه المذكرة، ووضع مسودات مقترحات يمكن تضمينها في خطط العمل. وهناك خطة أولية لتنفيذ خلو للموظفين المعنيين من أجل مناقشة الحلول لتلك التحديات، وخلق توافق في الرأي بشأنها، والبدء بوضع مسودات المقترحات التي يمكن تضمينها في خطط العمل. وسيتم لاحقاً عقد اجتماعات لمناقشة وصقل مسودة الإستراتيجية مع: فرق إدارة مناطق العمل والشبكات، هيئات القطاعات التي لديها حوافز عمليات م همة لأغراض التجارة، المديرين القطريين، المجموعات الرئيسية الأخرى داخل مجموعة البنك الدولي.

طاء - المشاورات الخارجية

40. من أجل المساعدة في وضع إستراتيجية للتجارة تقي على أفضل نحو باحتياجات البلدان النامية، تقوم مجموعة البنك الدولي بالتشاور مع أصحاب المصلحة المباشرة الخارجيين بما في ذلك: الحكومات، المؤسسات الدولية، القطاع الخاص، المجتمع المدني، وذلك بشأن وضع وثيقة الإستراتيجية. وسيتم عقد سلسلة اجتماعات تشاورية وجاهية في بلدان نامية، على أن يكون واحد من الاجتماعات على الأقل في كل من مناطق عمل البنك الدولي. وستتم دعوة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة المباشرة للمشاركة في تلك الاجتماعات: سلطات البلدان ومواطنيها ومنظمات المجتمع المدني وأوساط رجال الأعمال والأوساط الأكاديمية والمنظمات متعددة الأطراف شاملة بنوك التنمية الإقليمية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والجهات المانحة ووسائل الإعلام. كما ستجمع سلسلة مؤتمرات بالصوت والصورة عبر وسائل الفيديو بين مختلف مجموعات أصحاب المصلحة المباشرة داخل وفيما بين المناطق. وسيتم ردف هذه الأنشطة بمؤتمرات بالصوت والصورة عبر وسائل الفيديو وموقع على شبكة الإنترنت يمكن من خلاله للجمهور العام رفع التعليقات.

الإطار 3: مسائل للمناقشة في المشاورات

1. مجالات التركيز المقترحة في إستراتيجية مجموعة البنك الدولي بشأن التجارة هي: القدرة على المنافسة في التجارة، تمويل التجارة، تسهيل ولوجستيات التجارة، التعاون في التجارة، تطوير أنظمة البيانات والمؤشرات والمعلومات. ما مدى وفاء هذه الأمور باحتياجات البلدان النامية وتحقيق توازنها في استخدام التجارة لتشجيع النمو الاقتصادي وتقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء؟

2. كيف ينبغي على مجموعة البنك الدولي توزيع أنشطتها بين العمل على الصعيد العالمي والعمل على صعيد البلدان؟
3. على صعيد البلدان، تساند مجموعة البنك الدولي البلدان النامية بعدة وسائل: التمويل، المساعدة الفنية وبناء القدرات، البحوث وتحليل السياسات. ما مزيج الأنشطة الأكثر فعالية في مساعدة البلدان في استخدام التجارة في تشجيع النمو الاقتصادي وتقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء؟
4. مقارنة بالجهات الأخرى التي تقدم المعونات من أجل التجارة، أين أكبر نقاط قوة مجموعة البنك الدولي في مساندة البلدان في قضايا التجارة؟
5. في أي من مجالات برنامج مجموعة البنك الدولي بشأن التجارة ينبغي على الشركاء الآخرين -كبنوك التنمية الإقليمية والجهات المانحة الثنائية والهيئات الدولية- تولى القيادة؟
6. كيف يمكن لمجموعة البنك الدولي أن تساعد في التصدي للتحديات الإقليمية؟

41. تتيح الشراكات العالمية الحالية الأساس للمشاورات الخارجية بشأن إستراتيجية التجارة. وهي تتضمن شراكات موجهة نحو تقديم المعونات من أجل التجارة عموماً، مثل الإطار المتكامل المحسن. كما تتضمن شراكات مركزة على قضايا محددة من قضايا التجارة (مثل الشراكة العالمية لتسهيل التجارة والنقل) أو أنواع الأنشطة (مثل شبكات البحوث الإقليمية).

42. سيتم وضع الإستراتيجية من خلال المشاورات مع النظراء الحكوميين ومع النظراء في المفوضيات الاقتصادية الإقليمية أيضاً. وإضافة إلى تسهيل المناقشات المتزامنة مع مجموعات كبيرة من البلدان النامية، من شأن نهج المشاورات هذا أن يساعد في التوصل إلى أفضل طريقة يمكن بها لهذه الإستراتيجية التصدي لتحديات العوامل والمؤثرات الخارجية على الصعيد الإقليمي.

ياء - جدول زمني مؤقت

الجدول 1: الجدول الزمني المؤقت بشأن إعداد وتعميم الإستراتيجية

المعالم	
المشاورات الداخلية بشأن وضع وتنقيح النهج المزمع	يوليو 2009 - يناير 2010
استعراض مكتب نائب رئيس البنك الدولي لشؤون العمليات للنهج	ديسمبر 2009
استعراض اللجنة المعنية بالفعالية الإنمائية للنهج	10 مارس 2009
المشاورات مع أصحاب المصلحة المباشرة الخارجيين	أبريل - أوائل يونيو 2010
الاستعراض الداخلي للمعلومات التقييمية من المشاورات ووضع مسودة إستراتيجية التجارة	يوليو 2010
تعليقات الجمهور العام على مسودة الإستراتيجية	يوليو - أوائل سبتمبر 2010
اجتماع استعراض للجنة المعنية بالفعالية الإنمائية	خريف 2010
تعميم وثيقة الإستراتيجية على مجلس المديرين التنفيذيين	أواخر 2010
تعميم الإستراتيجية في الاجتماعات الدولية والمناسبات الأخرى	أواخر 2010 - ربيع 2011

كاف - الموجز المقترح بشأن وثيقة إستراتيجية التجارة

أ - مقدمة: الغرض من وثيقة الإستراتيجية

- ليست لدى مجموعة البنك الدولي وثيقة إستراتيجية قطاعية بشأن التجارة الدولية. لماذا تحتاج إليها الآن؟
- الغرض من هذه الدراسة: خلق توافق في الرأي بشأن القضايا والأنشطة ذات الأولوية، تسهيل متابعة وتقييم النتائج، إتاحة إطار للتنسيق الداخلي والخارجي

ب - السياق العالمي واستجابة مجموعة البنك الدولي

1. تغيرات الاقتصاد العالمي

- تزايد أهمية التجارة وتغيرات تدفقات التجارة (مثلاً تقاسم الإنتاج العالمي)
- تزايد تعقد أجندة السياسات
- الأزمة وانعكاساتها

2. تحديات تحقيق النمو وتقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء في البلدان النامية

- ما انعكاسات تغيرات الاقتصاد العالمي على البلدان النامية؟
- ما المشاكل الرئيسية التي تسعى البلدان النامية للحصول على المساعدة بشأنها من مجموعة البنك الدولي؟

3. كيف تستجيب مجموعة البنك الدولي؟

- إيجاز البرامج الحالية، مع بيان التطورات بالابتعاد عن التركيز في ثمانينيات القرن العشرين عن الإصلاح الهيكلي وتحريك التجارة
- ماذا تعلمنا - من: تقييمات مجموعة التقييم المستقلة، المشاورات، البحوث - لمساعدتنا في إرشاد إستراتيجية مجموعة البنك الدولي بشأن التجارة؟
- أين تمتلك مجموعة البنك الدولي ميزة نسبية؟

4. أهداف إستراتيجية التجارة وعلاقتها بإستراتيجيات عليا في مجموعة البنك الدولي

- اعتماد الأهداف الإستراتيجية الخاصة بإستراتيجية التجارة
- بيان صلاتها مع إستراتيجيات المجموعة الأوسع نطاقاً: العولمة الإشتمالية والمستدامة، محاور التركيز الإستراتيجية الستة، إلخ ...

ج - المجالات ذات الأولوية/الركائز الإستراتيجية

يقوم كل قسم بما يلي:

- تحديد مشاكل سياسات محددة/الأهداف الإنمائية والفجوات في المساعدات الإنمائية بالنسبة لكل من الركائز
- عرض الخدمات الرئيسية التي تقدمها مجموعة البنك الدولي (مثلاً الاستثمارات في البنية الأساسية، القروض، المساعدات الفنية، البحوث، الخدمات الاستشارية، التبرير والعرض والدفاع، إلخ ...)، مع عرض أمثلة على

- الممارسات الجيدة أو النجاحات الماضية، وبيان كيفية إسهامها في الأهداف الإستراتيجية الشاملة في تحقيق النمو الاقتصادي وتقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء
- إبراز القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية الخاصة (الزراعة، الخدمات، إلخ...) ومناقشة الصلات بالأولويات المشتركة (المساواة بين الجنسين، تغيّر المناخ، الضعف، الحماية الاجتماعية)

1. القدرة على المنافسة في التجارة

2. تمويل التجارة

3. تسهيل ولوجسنيات التجارة

4. التعاون في التجارة: التكامل الإقليمي والاتفاقيات متعددة الأطراف/اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

5. سلع النفع العام في التجارة: البيانات، المؤشرات، أنظمة المعلومات

د - الصلات مع الإستراتيجيات الأخرى

- أين تساند إستراتيجية التجارة أهداف إستراتيجيات مجموعة البنك الدولي الأخرى (مثلاً النقل، الزراعة، البيئة، تنمية القطاع الخاص) والعكس بالعكس؟
- كيف سيتم تفاعلي الأزدواجية؟

هـ - تنفيذ الإستراتيجية

1. التمييز حسب نوع البلدان

- كيف يتم تصميم خدمات مجموعة البنك الدولي بما يستوفي احتياجات مختلف أنواع البلدان، على سبيل المثال البلدان منخفضة الدخل، البلدان متوسطة الدخل، البلدان التي ليس لديها شواطئ، البلدان المصدرة للموارد الطبيعية، البلدان الضعيفة/الخارجة من صراعات؟
- سيتضمن هذا القسم عرضاً عاماً للأولويات الإستراتيجية في كل من المناطق

2. التنظيم الدولي وأجهزة الموظفين والتدريب

- ما الآليات المؤسسية اللازمة لضمان التنسيق عبر وحدات مجموعة البنك الدولي في إطار تنفيذ هذه الإستراتيجية؟

- كيف ستستخدم مجموعة البنك الدولي عناصر من إستراتيجية المعرفة الجديدة (مثلاً مجموعات الممارسات العالمية وفرق الخبراء العالمية) بغية تنفيذ إستراتيجية التجارة؟
- ما التغيرات اللازمة في تركيبة أجهزة الموظفين أو أنشطة التدريب؟

3. الشراكات الخارجية

- ما الشراكات الرئيسية من أجل تنفيذ الإستراتيجية؟
- كيف سيتم استخدام الصناديق الاستثمارية؟
- كيف تنسجم إستراتيجية مجموعة البنك الدولي بشأن التجارة مع مبادرة المعونات من أجل التجارة عموماً؟

- العودة إلى قضية الميزة النسبية بغية تحديد مجالات أجددة التجارة حيث تسهم مجموعة البنك الدولي بدور مساند، مع قيام الشركاء بتولي القيادة

4. المخاطر

- ما المخاطر التي ستؤثر في نجاح تنفيذ هذه الإستراتيجية؟

5. الانعكاسات على الموازنات

و- متابعة وتقييم التنفيذ

1. إطار النتائج

- البعد العالمي: مؤشرات بسيطة لوضع معايير مرجعية لسياسات وأداء البلدان
- مساهمة مجموعة البنك الدولي: النواتج والمؤشرات وقيم الأساس والقيم المستهدفة بشأن قياس مدى حسن تنفيذ مجموعة البنك الدولي للإستراتيجية

2. الترتيبات المؤسسية بشأن المتابعة وجمع المعلومات

- أي الوحدات ستكون مسؤولة عن المتابعة في أوضاع تعدد القطاعات؟
- كيف يمكن استخدام الأنظمة المؤسسية (BW/SAP، و Operations Portal، و iDesk)؛ ما التغييرات اللازمة لزيادة فائدتها؟ (مثلاً اعتماد مؤشرات محاور تركيز رئيسية بشأن العمليات وتعديل رموز القطاعات/محاور التركيز)
- ما البيانات الجديدة التي ستكون لازمة؟

3. رفع التقارير واستكمال المستندات

ز - الملاحق

1. البيانات عن الاتجاهات في السياسات ونواتج التجارة
2. المعلومات التفصيلية بشأن حافظة عمليات مجموعة البنك الدولي في قطاع التجارة
 - الاتجاهات في التنفيذ/الالتزامات مع مرور الوقت، حسب المناطق، أنواع المنتجات، القطاعات، محاور التركيز، إلخ ...
 - سيتضمن هذا الملحق بيانات عن أنشطة مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار وعن المؤسسة الدولية للتنمية/البنك الدولي للإنشاء والتعمير
3. الجدول الزمني للتنفيذ مع معالم تقييم أداء مجموعة البنك الدولي
4. موجز البحوث على الصلات بين التجارة والفقر
5. جدول يبين تقسيم العمل بين وحدات مجموعة البنك الدولي في القيام بالأنشطة المعنية بالتجارة
6. أجهزة الموظفين: بيانات عن الموظفين العاملين في قطاع التجارة وبرامج تدريبهم
7. جدول يبين تقسيم العمل بين مجموعة البنك الدولي والشركاء الخارجيين في تقديم المساعدات من أجل التجارة (ولا سيما بنوك التنمية الإقليمية، هيئات التجارة التي مقرها في جنيف، صندوق النقد الدولي، إلخ ...)
8. موجز المشاورات الخارجية

الملحق 1: تفاصيل عمليات مجموعة البنك الدولي في قطاع التجارة

لام - التمويل لأغراض التجارة

43. **مؤسسة التمويل الدولية**: ركزت قروض مؤسسة التمويل الدولية على بناء القدرة على المنافسة من خلال الاستثمارات في: قدرات الإنتاج في الشركات والبنية الأساسية الاقتصادية ومساندة تمويل التجارة. وفي عام 2008، قامت المؤسسة باستثمارات في اكتتابات بأسهم وفي قروض بلغت حوالي 8.5 مليار دولار أمريكي بغية تعزيز قدرة بلدان نامية على المنافسة في قطاع التجارة: 5.7 مليار دولار أمريكي لأغراض زيادة قدرات الشركات الإنتاجية (مثلاً في تجهيز المنتجات الزراعية الغذائية والصناعات التحويلية) و 2.8 مليار دولار أمريكي في إقامة البنية الأساسية الاقتصادية (مثلاً قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية).¹⁷

44. يسهم برنامج تمويل التجارة العالمية (GTFP) وبرنامج توفير السيولة للتجارة العالمية (GTLP) -من بين برامج مؤسسة التمويل الدولية- في تحقيق القدرة على المنافسة، وذلك من خلال تخفيض تكاليف تعاملات التجارة الدولية. فقواعد كفاية رأس المال الحالية (بازل 2) -المدفوعة بالمخاطر بشأن أصول تمويل التجارة في بلدان العالم النامية- تجعل القدرة على الحصول على التمويل باهظة التكاليف جداً (أو مستحيلة) بالنسبة للمؤسسات التي لا تتمتع بتصنيف ائتماني قوي أو الواقعة في بلدان ذات مخاطر سيادية عالية. ففي الأزمة الأخيرة، كان تمويل التجارة من بين أواظ مجالات العمل التي انسحبت منها البنوك نتيجة لطبيعة كونه قصير الأجل، مما يجعل من الممكن على نحو سريع إيقاف القروض لذلك الغرض. ولذلك، تواصل برامج تمويل التجارة، مثل برنامج تمويل التجارة العالمية، الاستجابة لفجوات السوق على أساس كل من التعاملات على حدة حسب الحاجة، مما أتاح قسطاً من الاستقرار في أوقات تضيق الائتمان أو السيولة. كما أن برنامج توفير السيولة للتجارة العالمية الذي صدقت عليه مجموعة العشرين هو عبارة عن مبادرة استجابة تعاونية للأزمة فيما بين: مؤسسات التمويل الإنمائي والهيئات الثنائية والمؤسسات متعددة الأطراف والحكومات، وذلك بغية تعبئة التمويل الموجه على أساس مؤقت لمساندة تمويل التجارة في بلدان العالم النامية. وبلغ مجموع قيمة التجارة التي ساندها برنامج تمويل التجارة العالمية 6.5 مليار دولار أمريكي بحلول نهاية السنة المالية 2009. علماً بأن ثلث حجم التجارة التي ساندها البرنامج كان بين بلدان الجنوب، ونسبة أكبر من 50 في المائة ساندت بلداناً مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، وكانت نسبة حوالي الربع متعلقة بسلع زراعية، وتوجهت نسبة 80 في المائة إلى تجارة مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة بأقل من مليون دولار أمريكي. وحتى الآن، نجحت المرحلة الأولى من برنامج توفير السيولة للتجارة العالمية في تعبئة ما يزيد على 4 مليارات دولار أمريكي من الشركاء في هذا البرنامج، بما في ذلك: مؤسسة التمويل الدولية وكندا واليابان والمملكة المتحدة وهولندا وأفريقيا والسويد والمملكة العربية السعودية.

45. تعمل مؤسسة التمويل الدولية حالياً على تطوير أداتين جديدتين تستهدفان مساعدة المصدرين/الموردين من بين مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية. وفي إطار برنامج تمويل الموردين في قطاع التجارة العالمية

¹⁷ البيانات مأخوذة من قاعدة بيانات مشروعات مؤسسة التمويل الدولية حسبما وردت في World Bank, "Unlocking World Opportunities: The Aid for Trade Program of the World Bank," July 2009.

(GTSF)، يفيد التمويل من مؤسسة التمويل الدولية المصدرين/مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الصاعدة، وذلك عن طريق إتاحة تمويل قصير الأجل وذاتي التسديد من خلال خصم الفواتير التي صادق عليها المشترون. ومن شأن هذه الأداة تعزيز قدرة مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية على الحصول على التمويل، مما يشجع العمالة والنمو والصلات بين سلاسل الصادرات/التوريد والمشتريين التي تم تحديدها باعتبارها تتصدّر الاستدامة. علماً بأن برنامج إيصالات تخزين البضائع في مستودعات التخزين -الذي اعتمده مؤسسة التمويل الدولية بشأن مؤسسات الأعمال الزراعية الصغيرة والمتوسطة- هو من بين الأدوات الأخرى في المساعدة في القدرة على الحصول على التمويل بالنسبة للمصدرين في الأسواق الصاعدة.

46. **الوكالة الدولية لضمان الاستثمار**: ركزت مساندة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار للتجارة على بناء القدرة على المنافسة من خلال إتاحة التغطية الضمانية ضد المخاطر السياسية بالنسبة لاستثمارات القطاع الخاص في: القدرات الإنتاجية للشركات، البنية الأساسية الاقتصادية، مساندة استثمارات وقروض البنوك (فالكثير من هذه الأمور ساند تمويل العملات الأجنبية المستخدمة في تمويل الواردات والصادرات بشأن مشروعات الاستثمار ورأس المال العامل) ومن ثم تمويل التجارة على نحو غير مباشر. فعلى سبيل المثال، أتاحت الوكالة في عام 2008 تغطية ضمانية ضد المخاطر السياسية لعدد من الاستثمارات في أسهم رأس المال وفي القروض فاق مجموعها مليار دولار أمريكي من أجل تعزيز قدرة بلدان نامية على المنافسة في قطاع التجارة: 30 مليون دولار أمريكي من أجل زيادة القدرات الإنتاجية في مؤسسات أعمال صغيرة ومتوسطة (مثلاً في قطاعي تجهيز المنتجات الزراعية الغذائية والصناعات التحويلية) و 710 ملايين دولار أمريكي لبناء بنية أساسية اقتصادية (مثلاً قطاعات الموانئ والطرق والاتصالات السلكية واللاسلكية) و 15 مليون دولار أمريكي فيما يتعلق بكفاءة إدارات الجمارك. كما أتاحت جزء من قروض البنوك إلى بنوك بشأن أوروبا الشرقية وتركيا التغطية المساندة لاستثمارات في تمويل تجارة وواردات/صادرات (فاقت 500 مليون دولار أمريكي).

47. مشروعات الوكالة الجديرة بالذكر -التي ساندت الكفاءة والقدرة على المنافسة في قطاع التجارة- تعلق بكفاءة أنظمة الجمارك وإدارة شؤون المخزونات (من خلال مشروعات مثل SGS Nigeria and Algeria، Cotecna، Intertec Sierra Leone، Nigeria and Senegal، إلخ) وكانت غالبيتها في منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

48. قدّمت الوكالة المساعدة أيضاً في تنمية البنية الأساسية ذات الصلة بالتجارة:

- خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في العديد من البلدان في عموم أفريقيا (بنن، بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، غانا، موريتانيا، نيجيريا، غينيا، سيراليون) وفي مناطق أخرى (أفغانستان، باكستان، سورية)
- موانئ (جيبوتي) ومطارات (بيرو، إكوادور، إلخ...)
- بنية أساسية في قطاع الطاقة

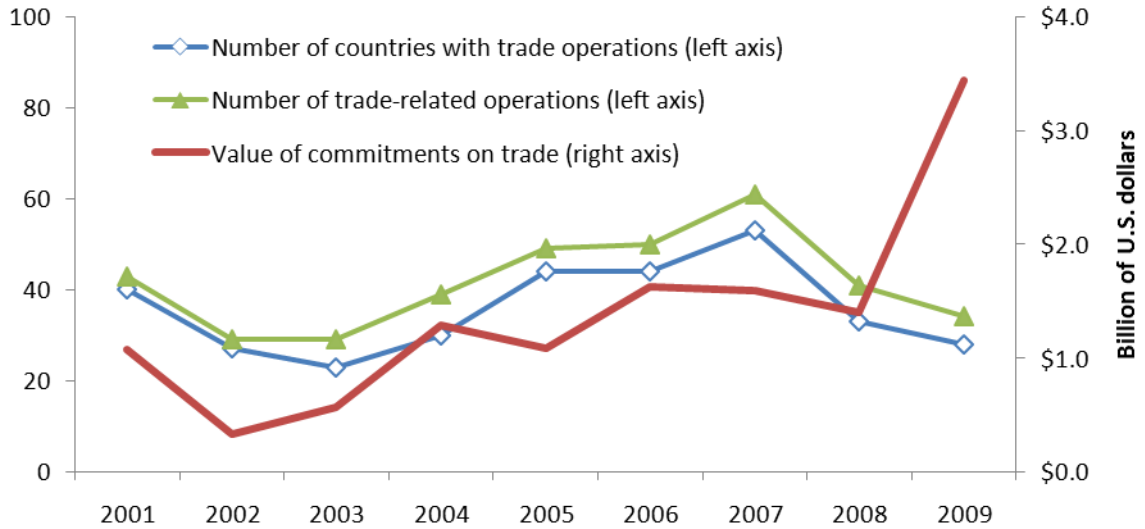
49. كما أتاحت الوكالة التغطية الضمانية من أجل استثمارات لمساعدة الشركات في زيادة قدراتها الإنتاجية (مثلاً تجهيز المنتجات الزراعية الغذائية والصناعات التحويلية مثل الورق وعجينة الورق لأغراض التصدير، ومشروعات القطن في موزامبيق وكوت ديفوار، إلخ...).

50. **قروض البنك الدولي**: منذ عام 2001، وافق البنك الدولي على 322 عملية إقراض متعلقة بالتجارة في 90 بلداً و 53 عملية إقراض متعلقة بالتجارة في 10 تجمعات إقليمية.¹⁸ (انظر الشكل 3). وتشكل العمليات في منطقة أفريقيا وأوروبا وآسيا الوسطى غالبية تلك العمليات (الشكل 4).

51. يحدث حوالي ثلث عمليات الإقراض في بلدان منخفضة الدخل (الشكل 5). ومن أصل القروض بشروط ميسرة إلى القطاع العام في بلدان منخفضة الدخل، يوجه أكثر من النصف إلى منطقة أفريقيا. علماً بأن نسبة كبيرة من المعونات بشروط ميسرة لأغراض التجارة بشأن أفريقيا تتوجه إلى البنية الأساسية؛ حوالي النصف في السنوات الأخيرة. البقية موزعة بالتساوي تقريباً بين: تسهيل التجارة ومساندة الموازنة وسياسات تنظيم التجارة.

52. معظم الموارد غير ميسرة الشروط والمتعلقة بالتجارة في بلدان متوسطة الدخل تتوجه لمناطق متقدمة هي: شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وشرق أوروبا. وفي تلك المناطق أيضاً، تشكل القروض لأغراض البنية الأساسية حوالي نصف مجموع القروض.

الشكل 3: الاتجاهات في قروض البنك الدولي لأغراض التجارة، 2001-2009



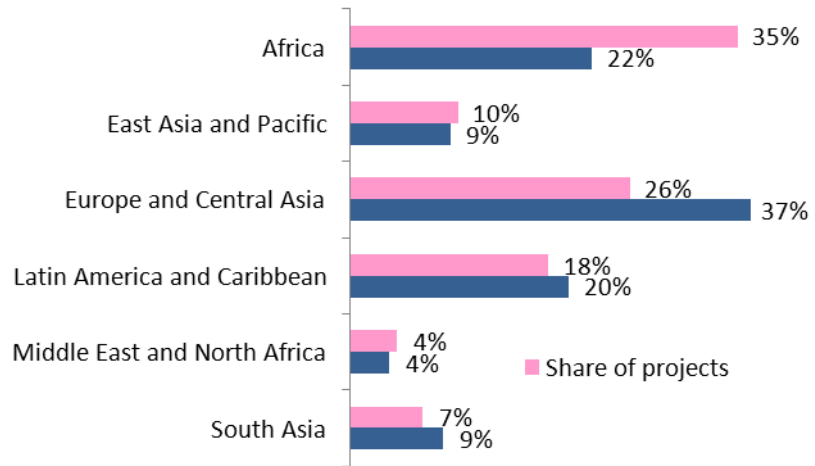
المصدر: Business Warehouse/SAP.

¹⁸ المشروعات متعددة البلدان كلها تقريباً في منطقة أفريقيا (37 في عموم أفريقيا، 2 في كل من وسط وشرق وغرب أفريقيا). تعرف عمليات الإقراض بأنها "متعلقة بالتجارة" إذا رافقها في قاعدة بيانات مشروعات البنك الدولي رمز محور تركيز يشير إلى التجارة الدولية. فالمشروعات يمكن أن ترافقها في حدود خمسة رموز محاور تركيز تمثل غرض أو هدف المشروع المعني. وتتميز رموز محاور التركيز عن رموز القطاعات التي تحدد الجزء الجاري مساندة من الاقتصاد المعني أو نوع الخدمات أو السلع الجاري إنتاجها. على سبيل المثال، المشروع المرفق به رمز محور تركيز خاص بتسهيل التجارة يمكن أن يكون له واحد من عدة رموز خاصة بقطاع النقل (بحر، جو، سكك حديدية، إلخ...). وتشكل القروض لأغراض البنية الأساسية - ولا سيما النقل والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية - نسبة كبيرة من القروض من حيث القيمة. ولكن رموز القطاعات لا تسهل للمرء التمييز بين السلع والخدمات المتداولة وغير المتداولة على الصعيد الدولي. فرموز محاور التركيز ورموز القطاعات يستبعد بعضها بعضاً وهي شاملة: حين يكون للمشروعات رموز محاور تركيز متعلقة بالتجارة وغير التجارة، على سبيل المثال، لا يتم تضمين سوى نسبة من قيمة المشروع في جداول قيمة القرض المعني لأغراض التجارة، وذلك بغية تقادي فرط أو بخس العدد.

ملاحظة: المكونات الخاصة بالتجارة تعرفها رموز محاور تركيز تعطى لها في نظام SAP بالنسبة لمشروعات المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. وأنت الزيادة في قيمة القروض في عام 2009 من الموافقة على مبلغ 2.125 مليار دولار أمريكي لمشروع ممر العبور الدولي بين أوروبا الغربية والصين.

(left axis)Number of countries with trade operations	عدد البلدان ذات العمليات الخاصة بالتجارة (المحور اليساري)
(left axis)related operations -Number of trade	عدد العمليات المتعلقة بالتجارة (المحور اليساري)
(right axis)Value of commitments on trade	قيمة الارتباطات المتعلقة بالتجارة (المحور اليميني)
Billions of US dollars	مليارات الدولارات الأمريكية

الشكل 4: مجموع قروض البنك الدولي لأغراض التجارة، حسب المناطق

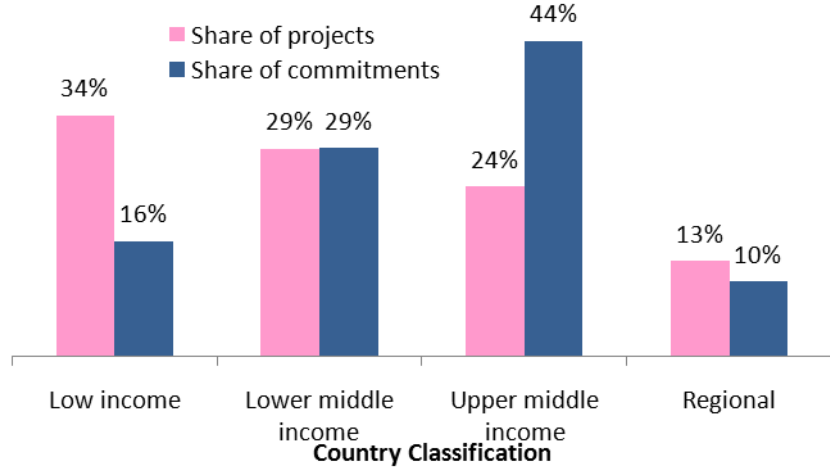


المصدر: Business Warehouse/SAP.

ملاحظة: مجموع الموافقات، السنوات المالية 2001-2009.

Africa	أفريقيا
East Asia and Pacific	شرق آسيا والمحيط الهادئ
Europe and Central Asia	أوروبا وآسيا الوسطى
Latin America and Caribbean	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
Middle East and North Africa	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
South Asia	جنوب آسيا
Share of projects	نسبة المشروعات

الشكل 5: مجموع قروض البنك الدولي لأغراض التجارة، حسب مستويات دخل البلدان



المصدر: Business Warehouse/SAP.

ملاحظة: البلدان مصنفة حسب أوضاع دخلها في تصنيف البلدان في مجموعة البنك الدولي في عام 2009. مجموع الموافقات، السنوات المالية 2009-2001.

Share of projects	نسبة المشروعات
Share of commitments	نسبة الارتباطات
Low income	منخفضة الدخل
Lower middle income	الشريحة الدنيا من متوسطة الدخل
Upper middle income	الشريحة العليا من متوسطة الدخل
Regional	إقليمياً
Country classification	تصنيف البلدان

ميم - أنشطة التحليلات والمشورة (AAA)

53. تقدّم مجموعة البنك الدولي الخدمات لمساعدة البلدان في وضع إستراتيجيات شاملة بشأن التجارة، وذلك من خلال برامج تحليلات السياسات والمساعدة الفنية.

54. خدمات المشورة من مؤسسة التمويل الدولية/برنامج الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي: شرع برنامج الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي (FIAS) في تنفيذ الخدمات الاستشارية بشأن لوجستيات التجارة في عام 2007 في إطار رسالته لتخفيض مجموع المدة والتكاليف في التجارة في البلدان النامية، وذلك من خلال مساعدتها في إقامة أنظمة وخدمات لوجستية متسمة بالكفاءة. وتعتمد تلك الخدمات على نموذج عمل قائم على وحدات موحدة وقابلة

للتصعيد يساعد الحكومات والقطاع الخاص في تحسين بيئة السياسات واللوائح التنظيمية والإدارة التي تركز إليها أنظمة لوجستيات وخدمات التجارة. فالمشروعات قصيرة المدة نسبياً (من سنة واحدة إلى 4 سنوات) وفعالة التكاليف، ولكنها مع ذلك تساعد المتعاملين مع مؤسسة التمويل الدولية في إجراء إصلاحات منخفضة التكلفة وعالية الأثر وضرورية لتحقيق الإمكانيات التامة من المبادرات الأخرى كالاستثمارات في البنية الأساسية وتنمية الصناعات الزراعية. كما قام برنامج الخدمات الاستشارية بشأن لوجستيات التجارة بزيادة منهجيات جديدة لقياس الأثر أسفرت عن تقليص كبير مباشر في التكاليف بالنسبة للشركات نتيجة تخفيض المدة اللازمة في أنشطة التجارة. فعلى سبيل المثال، تمكنت الشركة النموذجية في رواندا ذات الإيرادات السنوية البالغة 25 مليون دولار أمريكي من توفير حوالي 14 في المائة من صافي إيراداتها بسبب تخفيض المدة اللازمة للاستيراد من 69 يوماً في عام 2007 إلى 42 يوماً في عام 2008.

55. تتناول أنشطة المساعدة الفنية والاستشارية التي يقدمها برنامج الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي قضايا خاصة بصناعات محددة وأخرى مشتركة بين الصناعات وذات أهمية مركزية بالنسبة للقدرة على المنافسة من خلال:

- تشجيع القدرة على الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من خلال العمل مع الحكومات وهيئات وضع اللوائح التنظيمية والجهات التي تقدم الخدمات، وذلك على سياسات القطاعات واللوائح التنظيمية المحيطة بالمنافسة والمفاوضات بشأن التجارة
- تشجيع القدرة على المنافسة من خلال المناطق الاقتصادية الخاصة وتحسين مناخ الاستثمار في قطاعات محددة تنتج السلع القابلة للتداول، مع التركيز على الصناعات الزراعية والسياحة.

56. يعتبر برنامج المساعدة الفنية من بين المكونات حاسمة الأهمية في برنامج تمويل التجارة العالمية الذي اعتمده مؤسسة التمويل الدولية، وهو يركز بالتحديد على زيادة الخبرة في تمويل التجارة لدى البنوك المتعاملة وغير المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي، وذلك من خلال ندوات تعقد في البلدان، وفي حالات مختارة من خلال استخدام استشاريين تشملهم الكوادر المعنية.

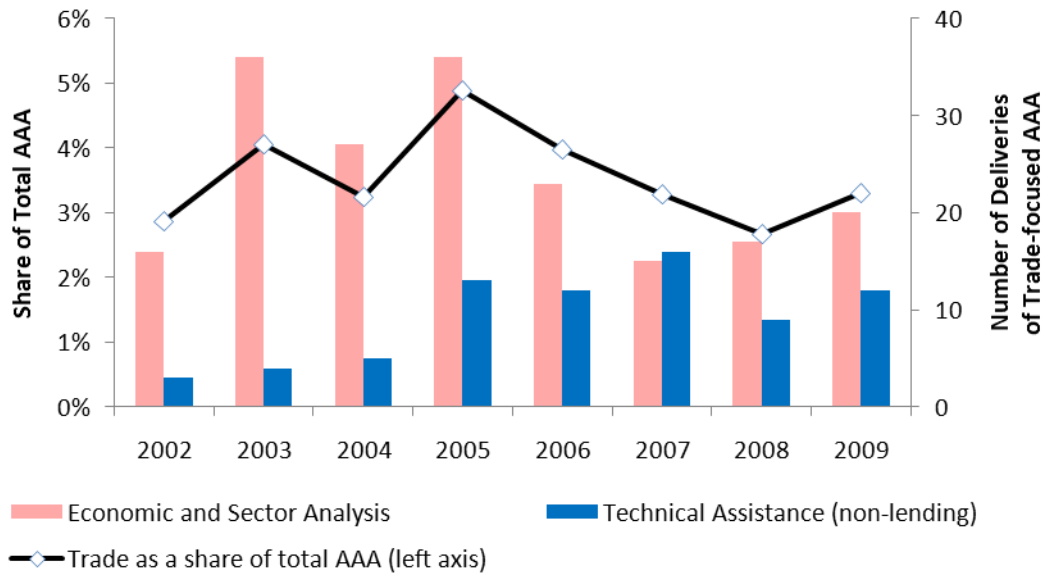
57. *عمل البنك الدولي التحليلي والمساعدة الفنية في البلدان*: من أجل تحسين كل من قدرة البلدان على المنافسة والترويج، يضطلع البنك الدولي بتنفيذ العديد من برامج التحليل والعمل الاقتصادي والقطاعي (ESW) والمساعدة الفنية (TA) الموجهة والمتعلقة بالتجارة. وتم بذل جهود لتتبع الصادرات وتشجيع تكامل أسواق الخدمات - بما في ذلك تجارة خدمات أنشطة الأعمال والنقل العابرة للحدود، سياحة الأجانب وانفتاحهم بخدمات الرعاية الصحية والتعليم، الاستثمار الأجنبي المباشر في العمل المصرفي والاتصالات والتوزيع، الهجرة المؤقتة للأطباء والمعلمين والعاملين في البناء والتشييد.

58. منذ السنة المالية 2002، نفذ البنك الدولي حوالي 900 من أنشطة العمل الاقتصادي والقطاعي والمساعدة الفنية شاملة العمل على قضايا التجارة. وركز ما يزيد على 250 من تلك الأنشطة تركيزاً رئيسياً على التجارة بما شكّل نسبة 3.6 في المائة من كافة ما تم تنفيذه من أنشطة التحليلات والمشورة.¹⁹ يتناول نصف أنشطة التحليلات والمشورة التي

¹⁹ بيانات من Business Warehouse/SAP. الأنشطة استناداً إلى تاريخ التنفيذ والتسليم للجهة المتعاملة المسجل في SAP. وتشمل الأنشطة "المتعلقة بالتجارة" على الأقل واحداً من رموز محاور التركيز الستة الخاصة بالتجارة والتي تعبر عن الهدف من النشاط المعني: تنمية

تركز على التجارة قضايا تسهيل التجارة والوصول إلى الأسواق، وما يزيد قليلاً على ثلث تلك الأنشطة يتناول تنمية الصادرات (انظر الشكل 7). ويبين الشكل 6 أدناه أن تنفيذ تلك الأنشطة التي تركز على التجارة بلغ الذروة في السنة المالية 2005، سواء من حيث القيمة المطلقة أو نسبة إلى مجموع ما نفذه البنك الدولي من تلك الأنشطة. ويمكن جزئياً عزو ذلك إلى برنامج عمل كبير قائم على إجراء دراسات تشخيصية شاملة لتجارة البلدان (DTISs) في بلدان من أقل البلدان نمواً وبلدان منخفضة الدخل: فالدراسات التشخيصية الشاملة لتجارة البلدان شكّلت 30 في المائة من أنشطة العمل الاقتصادي والقطاعي التي تم القيام بها في سنوات الذروة وهي فترة السنوات المالية 2003-2006.²⁰ وتم إنجاز معظم هذا العمل.

الشكل 6: منجزات العمل الاقتصادي والقطاعي والمساعدة الفنية المركزة على التجارة، 2002-2009



المصدر: Business Warehouse/SAP.

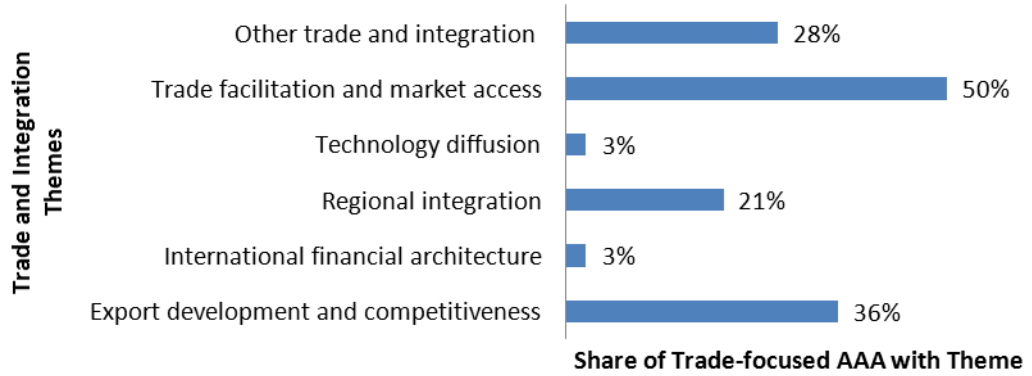
Share of Total AAA	النسبة من مجموع أنشطة التحليلات والمشورة
focused AAA-Number of deliveries of Trade	عدد ما تم تنفيذه من أنشطة التحليلات والمشورة المتعلقة بالتجارة
Economic and sector analysis	تحليلات اقتصادية وقطاعية
(left axis)Trade as a share of total AAA	التجارة كنسبة من مجموع أنشطة التحليلات والمشورة (المحور اليساري)

الصادرات والقدرة على المنافسة، النظام المالي الدولي، التكامل الإقليمي، نشر التكنولوجيا، تسهيل التجارة والقدرة على الوصول إلى الأسواق، الأشكال الأخرى من التجارة والتكامل.

²⁰ الدراسات التشخيصية الشاملة للتجارة في أقل البلدان نمواً أجريت في إطار مشاركة البنك الدولي في الشراكة العالمية بموجب الإطار المتكامل من أجل المساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة.

(lending-non)Technical assistance	المساعدة الفنية (غير الإقراضية)
-----------------------------------	---------------------------------

الشكل 7: تغطية محاور توكيز أنشطة التحليلات والمشورة المركزة على التجارة



المصدر: Business Warehouse/SAP.

ملاحظة: نسبة من مجموع ما تم تنفيذه من أنشطة التحليلات والمشورة. للعديد من الأنشطة أكثر من رمز لمحاور تركيز على التجارة.

Trade and integration themes	محورا التركيز على التجارة والتكامل
Other trade and integration	محاور تركيز أخرى على التجارة
Trade facilitation and market access	تسهيل التجارة والقدرة على الوصول إلى الأسواق
Technology diffusion	نشر التكنولوجيا
Regional integration	التكامل الإقليمي
International financial architecture	النظام المالي الدولي
Export development and competitiveness	تنمية الصادرات والقدرة على المنافسة
focused AAA with theme–Share of trade	نسبة أنشطة التحليلات والمشورة المتعلقة بالتجارة ومحاور التركيز

59. ركزت أنشطة التحليلات والمشورة التي تركز على التجارة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء (الجدول 2). فممنطقة أفريقيا نفذت 38 في المائة من أنشطة التحليلات والمشورة التي تركز على التجارة في فترة السنوات المالية 2002–2009. وتشكل التجارة نسبة من أنشطة التحليلات والمشورة التي تركز على التجارة في برنامج هذه المنطقة

أعلى مما في المناطق الأخرى: 6 في المائة من أنشطة التحليلات والمشورة تركز بصورة رئيسية على التجارة في مقابل 1-2 في المائة في المناطق الأخرى.

الجدول 2: منجزات أنشطة التحليلات والمشورة حسب المناطق، السنوات المالية 2002-2009

	أفريقيا	أفريقيا جنوب الصحراء	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	أوروبا وآسيا الوسطى	شرق آسيا والمحيط الهادئ	العالم
حصة المنطقة من مجموع أنشطة التحليلات والمشورة المنفذة	22%	17%	20%	11%	13%	10%	6%
حصة المنطقة من أنشطة التحليلات والمشورة التي تركز على التجارة	38%	11%	14%	7%	11%	12%	6%
نسبة أنشطة التحليلات والمشورة التي تركز على التجارة من مجموع أنشطة التحليلات والمشورة في المنطقة	1.6%	7.1%	3.2%	1.1%	7.1%	9.1%	0.1%

المصدر: Business Warehouse/SAP.

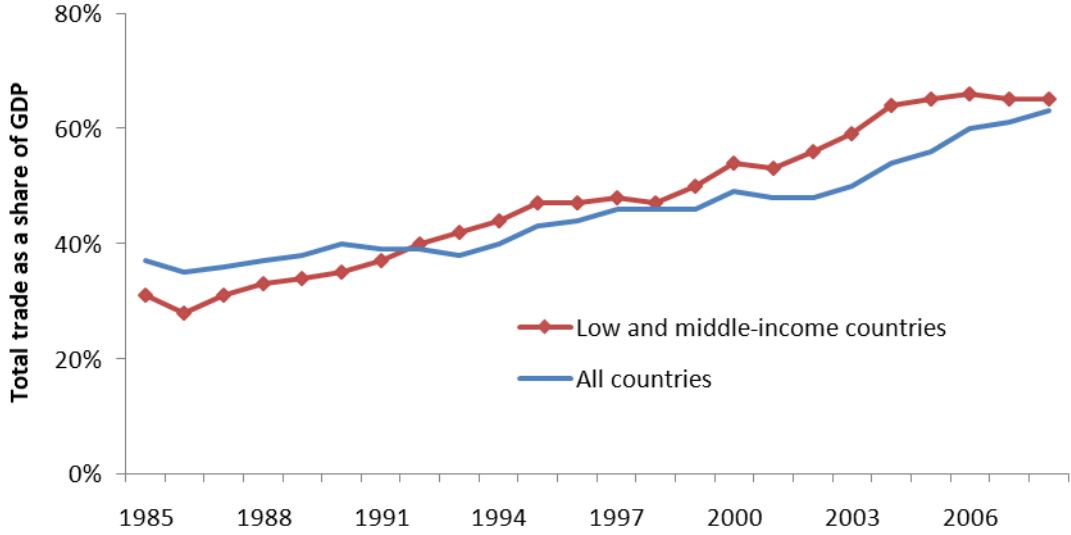
الجدول 3: توزيع ما نُفِّذ من أنشطة التحليلات والمشورة والإيفاق حسب أنواع البلدان

نوع أنشطة التحليلات والمشورة	توزيع الأنشطة المنفذة			توزيع الإيفاق الكلي		
	البلدان منخفضة الدخل	البلدان متوسطة الدخل	البلدان العاليا	البلدان منخفضة الدخل	البلدان متوسطة الدخل	البلدان العاليا
كافة أنشطة التحليلات والمشورة	32%	43%	20%	30%	46%	19%
أنشطة التحليلات والمشورة التي تركز على التجارة	50%	37%	11%	55%	32%	12%

المصدر: Business Warehouse/SAP.

الملحق 2: اتجاهات في التجارة العالمية

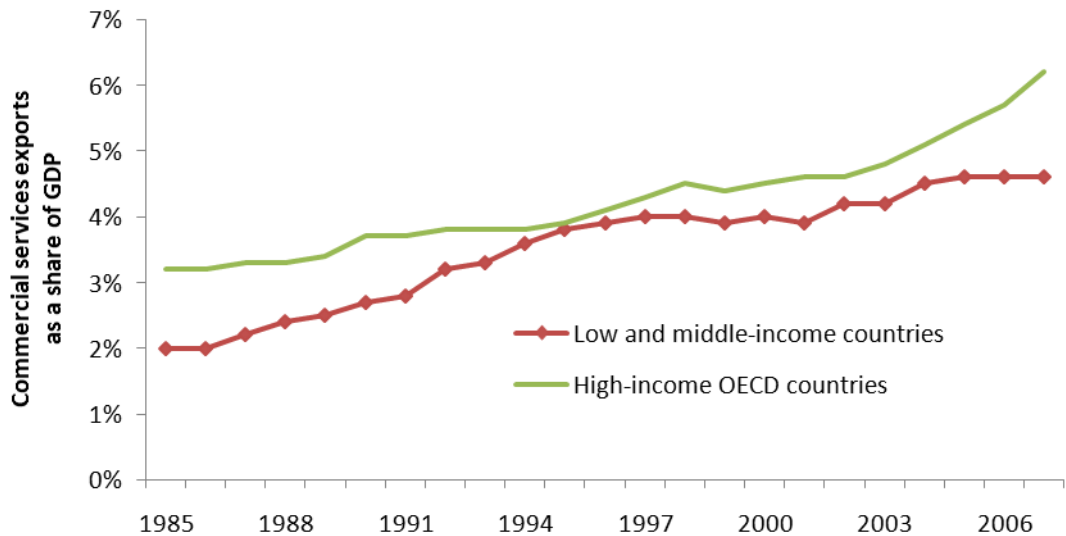
الشكل 8: تزايد تكامل التجارة



المصدر: مؤشرات التنمية العالمية.

Total trade as a share of GDP	مجموع التجارة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
Low and middle income countries	البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل
all countries	كافة البلدان

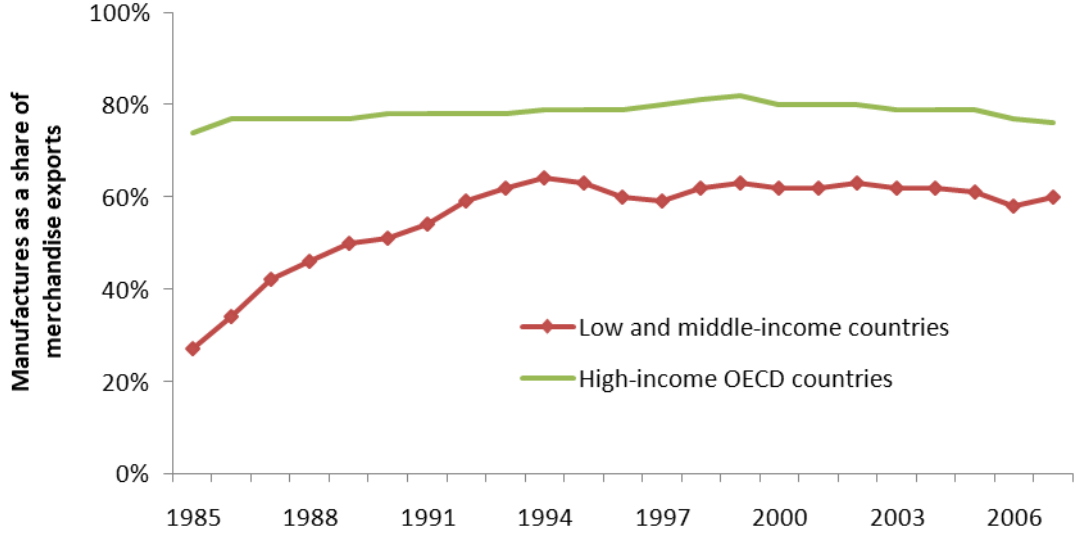
الشكل 9: البلدان النامية تزيد صادراتها من الخدمات



المصدر: مؤشرات التنمية العالمية.

Commercial services exports as a share of GDP	صادرات الخدمات التجارية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
income countries-Low and middle	بلدان منخفضة الدخل وبلدان متوسطة الدخل
income OECD countries-High	بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عالية الدخل

الشكل 10: تزايد تخصص البلدان النامية في الصناعات التحويلية

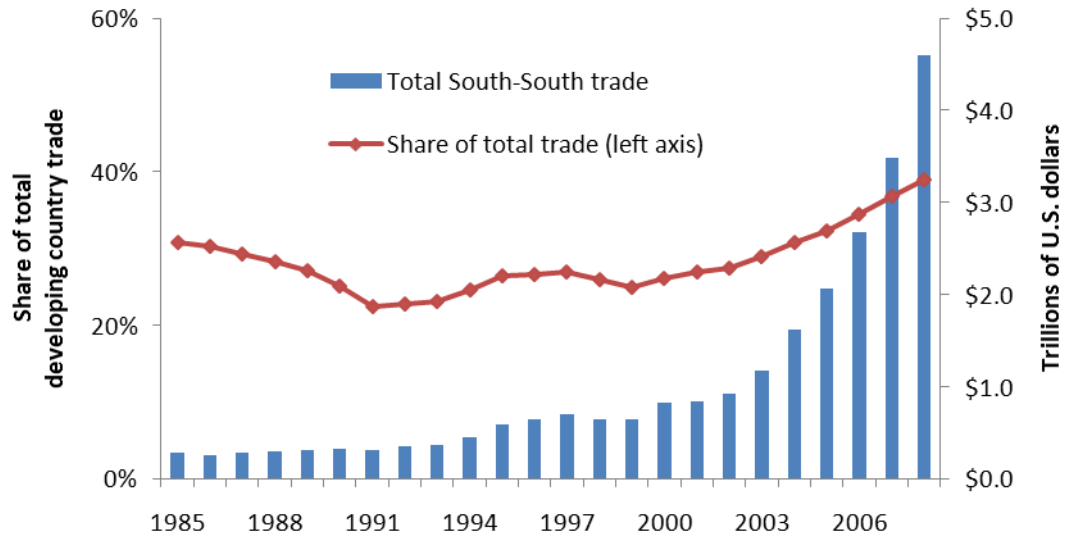


المصدر

ر: مؤشرات التنمية العالمية.

Manufactures as a share of merchandise exports	الصناعات التحويلية كنسبة من صادرات البضائع
income countries-Low and middle	بلدان منخفضة الدخل وبلدان متوسطة الدخل
income OECD countries-High	بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عالية الدخل

الشكل 11: التجارة بين بلدان الجنوب آخذة في التزايد

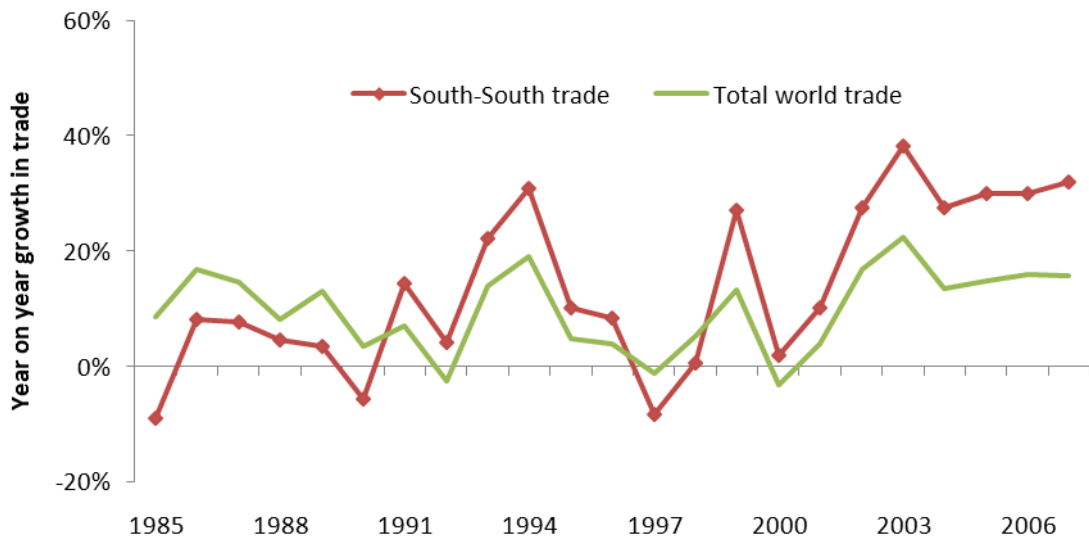


المصدر: صندوق النقد الدولي، اتجاه إحصاءات التجارة

ملاحظة: تدفقات التجارة بالأسعار الاسمية للدولار الأمريكي

Share of total developing country trade	نسبة من مجموع تجارة البلدان النامية
south trade–Total south	مجموع التجارة بين بلدان الجنوب
(left axis)Share of total trade	نسبة من مجموع التجارة (المحور اليساري)
Trillions of US dollars	تريليونات الدولارات الأمريكية

الشكل 12: معدلات نمو التجارة بين بلدان الجنوب أعلى من معدلات نمو التجارة العالمية



المصدر: صندوق النقد الدولي، اتجاه إحصاءات التجارة

ملاحظة: معدلات النمو مستندة إلى القيمة الاسمية للدولار الأمريكي

Year on year growth in trade	نمو التجارة سنة بعد أخرى
South trade-South	التجارة بين بلدان الجنوب
Total world trade	مجموع التجارة العالمية

60. تقاسم الإنتاج عالمياً والتجارة بين الشركات: يتزايد انتشار عمليات الإنتاج في قطاع الصناعات التحويلية عبر حدود العديد من البلدان، حيث تقوم الشركات المختلفة بأداء مهام مختلفة في إطار سلسلة قيمة عالمية. ونتيجة لذلك، أصبح الإنتاج الاقتصادي أكثر استخداماً للتجارة: ازدادت مرونة التجارة نسبة إلى الدخل.²¹ وغالباً ما تحدث تجارة المنتجات الوسيطة والخدمات ضمن شبكات تقاسم الإنتاج، حيث المشترون والبائعون مرتبطون من خلال علاقات طويلة الأمد إن لم يكن من خلال هياكل ملكية مشتركة.²² وتفيد التقديرات بأن التجارة الدولية بين الشركات متعددة الجنسيات تشكل حوالي ثلث كافة التعاملات الدولية، وفي عام 2000، كانت نسبة أكثر من 46 في المائة من الواردات إلى الولايات المتحدة الأمريكية واردات بين الشركات.²³ كما أن البيانات بشأن التجارة بين الشركات تكشف التنوع الكبير حسب: المنتجات، نوع الشركات، الشركاء في التجارة. فالواردات بين الشركات إلى الولايات المتحدة أكثر انتشاراً في المشتريات من بلدان صناعية أخرى مما هي من البلدان النامية (76 من الواردات من أيرلندا هي بين الشركات مقابل اثنين في المائة من بنغلاديش على سبيل المثال). وتشكل الواردات بين الشركات في حدود 10-15 في المائة من مجموع الواردات من المنسوجات والملابس ومنتجات المواشي والمنتجات الجلدية، مقابل 60-75 في المائة من المواد الكيماوية والحاسبات والإلكترونيات وتجهيزات المواصلات. وتتيح التجارة بين الشركات حلاً للمشاكل المصاحبة للتعاقدات غير الكاملة وإنفاذ العقود التي لولا ذلك تثبط التجارة بين الأطراف غير المرتبطة ببعضها في المنتجات المتميزة وكثيفة استخدام المهارات. ونتيجة لذلك، أخذت تكاليف تعاملات التجارة ونوعية بيئة أنشطة الأعمال وجود مؤسسات تساند السوق (مثلاً إنفاذ العقود) تسهم بأدوار كبيرة في تحديد شكل الميزات النسبية المعنية.

²¹ التغير بنسبة واحد في المائة في الدخل الحقيقي أدى إلى تغير بواقع حوالي اثنين في المائة في تدفقات التجارة الحقيقية في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين. وفي السنوات الأخيرة، يقدر التغير بحوالي 3.5 في المائة. Long Douglas Irwin "Run Trends in World Trade and Income" *World Trade Review* 1 (2002): 89-100. Caroline Freund, "Demystifying the collapse in trade," July 2009.

²² انظر الملحق ... للاطلاع على مناقشة التجارة بين الشركات.

²³ Gregory Corcos, Delphine M. Irac, Giordano Mion, and Thierry Verdier, "The Determinants of Intra-Firm Trade," April 2009. (Andrew B. Bernard, J. Bradford Jensen, Stephen J. Redding, and Peter K. Schott, "Intra-Firm Trade and Product Contractibility," February 2008.